جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

الميدان : الحقوق والعلوم السياسية
الفرع: علوم سياسية
التخصص: العلاقات الدولية
رقم: .....

إعداد الطالب(ة) :

بن حملة سعيدة

يوم:2025/06/04

واقع الأمن الغذائي في إفريقيا بعد جائحة كورونا

لجنة المناقشة:

سهام حروري	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	رئيسا
بن عبد الرزاق حنان	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
منى زنودة	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

اشكر الله سبحانه وتعالى الذي سخر لي من نعمه وفضله ما مكنني من انجاز هذا العمل المتواضع

اتقدم بالشكر الجزيل للاستاذة المشرفة حنان بن عبد الرزاق على قبولها الاشراف على عملي هذا ، وكذا بتزويدها لي بنصائحها القيمة التي لا تقدر بثمن علميا ومعنويا حفظك الله ورعاك .

كما اشكر الاساتذة الكرام اعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة ، فلهم كل الشكر والتقدير.

كما ما لا يفوتني ان اتقدم بالشكر لأساتذتنا بالكليه على حسن معاملتهم و تفانيهم في افادتنا وكذا الاداريين بالكليه وخاصة قسم العلوم السياسية و على رأسهم السيد المحترم مسؤول الشعبة البروفيسور سمير باهي

الاهداء

أهدي ثمرة عملي المتواضع إلى:

روح والد زوجي رحمه الله ، ادعوا له بالرحمة والمغفرة.

الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهم و أمدهم بالصحة والعافية

زوجي جمع الله بيننا بالمودة والرحمة.

إلى بناتي ردنية و نورسين

الى كل أفراد العائلة من قريب أو بعيد.

الى جميع زملاء العمل

إلى جميع زملاء الدفعة.

مقدمة

مقدمة

لقد ظلّت قارة إفريقيا، على مرّ العقود، تواجه تحديات كبرى في مجال الأمن الغذائي. فرغم أنها تعد من أكثر القارات الغنية بالموارد الطبيعية والبشرية ، إلّا أنّ العديد من دولها تعاني من مشاكل هيكلية تجعلها غير قادرة على تحقيق الأمن الغذائي المستدام لشعوبها. مع العلم أن الأمن الغذائي يعد من أبرز القضايا التي تتقاطع فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو لا يقتصر فقط على ضمان الإنتاج الكافي للغذاء، بل يتعداه ليشمل القدرة على الحصول على غذاء كافٍ ومغذٍ وبأسعار معقولة لجميع الفئات الاجتماعية في أي وقت، وكذلك حماية هذه القدرة من تقلبات المستقبل.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت القارة الإفريقية العديد من التحديات في موضوع الأمن الغذائي؛ ذلك أن جائحة فيروس كورونا(COVID-19) ، التي شهدها العالم في نهاية عام 2019 أثّرت بشكل كبير على جميع جوانب الحياة في القارة، بما في ذلك الأمن الغذائي؛ فقد تسبّبت في تعطيل سلاسل الإمداد الغذائي المحلية والعالمية، مما أسفر عن نقص حاد في المواد الغذائية الأساسية في العديد من البلدان. كما أن الأزمة الصحية والاقتصادية التي أفرزتها الجائحة قد أثرت على القدرة الشرائية للسكان، خاصة في الدول التي تعتمد على القطاع غير الرسمي، وزادت من مستويات الفقر والجوع.

من جهة أخرى، فقد كشفت الجائحة عن هشاشة النظم الغذائية في القارة، وأظهرت الحاجة الملحة لتطوير سياسات جديدة ومستدامة لحماية الأمن الغذائي في المستقبل. كما أن التحديات التي فرضتها الجائحة استدعت ضرورة التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية في البحث عن حلول فعّالة لمواجهة الأزمات الغذائية، وضمان وصول الغذاء لكافة السكان دون تمييز.

أهمية الموضوع: يمكن تحديد ما يلي :

أ- الأهمية العلمية:

يُعتبر الأمن الغذائي في إفريقيا من القضايا ذات الأهمية البالغة ، نظرًا للمخاطر الجمة التي يواجهها السكان في العديد من الدول الإفريقية بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. و عليه يُمكن اعتبار موضوع "واقع الأمن الغذائي في إفريقيا بعد جائحة كورونا" من المواضيع الملحة التي تستحق البحث والدراسة على جميع الأصعدة، و خاصة على المستوى الأكاديمي

ب – الأهمية العملية :

من جهة أخرى، تُعد جائحة من الأحداث العالمية غير المسبوقة التي ساهمت في إضعاف الاقتصاد العالمي، وزادت من تحديات الأمن الغذائي في المناطق الأكثر ضعفًا، مثل إفريقيا. أهمية الموضوع تكمن في أن الوضع الغذائي في القارة يشهد تحولات مفصلية بعد جائحة كورونا ، وهذا يجعل دراسة التأثيرات والتحديات أمرًا حيويًا لفهم سياسات الدول المتبعة لمواجهة المخاطر في مجال الغذاء وإمكانية توفيره ، بالإضافة إلى أن البحث في هذا الموضوع يتيح للقارة استشراف المستقبل والعمل على إتباع سياسات وقائية تُحد من التدهور الحاصل في الأمن الغذائي مع السعي إلى التقليل من التبعية.

أهداف الموضوع :

تهدف هذه المذكرة إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية، منها:

1. رصد واقع الأمن الغذائي في إفريقيا بعد جائحة كورونا؛ عن طريق دراسة الوضع الحالي للأمن الغذائي في القارة بعد الجائحة مقارنة .
2. تحديد التحديات الرئيسية التي فرضتها الجائحة؛ من خلال تحليل التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للجائحة على الأمن الغذائي، مثل تعطيل سلاسل الإمداد، نقص المواد الغذائية، وزيادة الأسعار.
3. تبيان السياسات المتخذة للتعامل مع الأزمة الغذائية؛ عن طريق تتبع التدابير التي اتخذتها الحكومات الإفريقية والمنظمات الدولية لمواجهة أزمة الأمن الغذائي بعد جائحة كورونا.

أسباب اختيار الموضوع :يمكن ضبط :

– **الأسباب الموضوعية** : لقد تم اختيار هذا الموضوع بناءً على عدة أسباب من أهمها:

1. التأثير التي تجلى بعد جائحة كورونا؛ التي أحدثت اضطرابات اقتصادية واجتماعية على مستوى عالمي، وكان لها انعكاسات بالغة على مستوى الأمن الغذائي في إفريقيا.
2. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث تواجه إفريقيا تحديات اقتصادية كبيرة مثل: الفقر المرتفع، التي تزيد من معاناة سكانها في ظل الأزمات الغذائية.
3. أهمية التطرق لموضوع الأمن الغذائي في القارة الإفريقية ؛نظرًا لأن الأمن الغذائي هو أحد العوامل الأساسية في استقرار الدول والمجتمعات، فإن تحسينه يُعتبر من الأولويات في السياسات الإفريقية.

- **الأسباب الذاتية:**

تتعلق بالرغبة في تحليل موضوع تأثير جائحة كورونا على الأمن الغذائي في إفريقيا؛ على أساس انتمائنا لها، وبالتالي من الأجدر دراسة مثل هذا النوع من المواضيع.

- **الدراسات السابقة:**

من أبرز الدراسات السابقة المتعلقة بالأمن الغذائي في إفريقيا قبل وبعد جائحة كورونا، مع التركيز على نقاط الاتفاق و الاختلاف بين هذه الدراسات و الموضوع المدروس.

1- دراسة للمؤلفة بن عبد الله ليلى ، سنة 2022 بعنوان: "دور التكنولوجيا في تعزيز الأمن الغذائي في إفريقيا بعد كورونا" ، تركز هذه الدراسة على كيفية توظيف التكنولوجيا في تحسين النظم الغذائية في إفريقيا بعد جائحة كورونا. تناولت الدراسة دور الابتكارات الزراعية والتقنيات الرقمية في تعزيز القدرة على الوصول إلى الغذاء في القارة.

كما تختلف عن موضوعي في أنها تركز بشكل أساسي على الجانب التكنولوجي والابتكار كوسيلة لمعالجة الأزمة، بينما موضوعنا يتناول الأمن الغذائي في سياق أوسع يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية و الاستراتيجية.

2-دراسة للمؤلف جودت فرج الله، سنة 2020، بعنوان :"تحديات الأمن الغذائي في إفريقيا في ظل الأزمات العالمية: دراسة حالة كورونا" ؛ حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد تأثير جائحة كورونا على الأمن الغذائي في القارة الإفريقية، مع التركيز على تأثيرها على الإنتاج الزراعي والتجارة الدولية.

أشارت الدراسة إلى أن جائحة كورونا قد أسفرت عن انخفاض إنتاج المواد الغذائية في بعض الدول الإفريقية نتيجة لتقليص الأنشطة الزراعية بسبب قيود السفر والعمل. كما أبرزت الدراسة تأثير الجائحة على الأمن الغذائي في المناطق التي تعاني بالفعل من نقص في الموارد.

وتختلف هذه الدراسة في تركيزها الأكبر على الجوانب الزراعية والتجارية وتأثر المناطق الفقيرة، بينما يتناول موضوعنا أبعاداً أوسع تشمل الاستراتيجيات الحكومية والتحديات المؤسسية ما قبل وما بعد كورونا.

3 - دراسة للمؤلف حمد يوسف عبد الله سنة 2021؛ بعنوان "تأثير جائحة كورونا على الأمن الغذائي في الدول الإفريقية" ؛ تناولت هذه الدراسة تأثير جائحة كورونا على الأمن الغذائي في عدة دول إفريقية من خلال تحليل الأزمات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، بما في ذلك تعطيل سلاسل الإمدادات الغذائية وزيادة الأسعار. كما

تناولت الدراسة الدور الذي تلعبه الحكومات والمنظمات الدولية في مكافحة هذه الأزمة. و عليه يتفق موضوع دراستنا مع هذه الدراسة حول مسألة تأثير الجائحة و يختلفان في المدى الزمني للموضوع و كذا الاستراتيجيات المتبعة .

تختلف في المدى الزمني (تأثير مباشر خلال الجائحة)، بينما موضوعنا يمتد إلى ما بعد الجائحة ويعالج الاستراتيجيات المختلفة المستخدمة في التعامل مع الأزمة.

توصلت الدراسة إلى أن استخدام التكنولوجيا في الزراعة يمكن أن يساعد في تحسين الإنتاجية الزراعية وتقليل تأثيرات الأزمات الصحية العالمية على الإنتاج الغذائي. كما بيّنت أن التكنولوجيا الرقمية قد تكون حلاً لتقليص الفجوات في سلاسل الإمداد الغذائية.

- **الإشكالية:**

على ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف أثّرت جائحة كورونا على الأمن الغذائي في إفريقيا؟

هذه الإشكالية تقودنا إلى تحديد درجة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للجائحة، ومدى قدرة الأنظمة السياسية في القارة على التكيّف مع هذه الأزمة الصحية العالمية، فضلاً عن تناول الحلول والسياسات التي اتبعتها الدول والمنظمات الدولية للتخفيف من آثار الجائحة على الأمن الغذائي في القارة.

و عليه يمكن إدراج مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم جائحة كورونا والأمن الغذائي؟
- ما هي مظاهر تأثير جائحة كورونا على الأمن الغذائي في إفريقيا؟
- ما هي أهم التدابير التي سطّرتها الدول الإفريقية من أجل التخفيف من أثار جائحة كورونا على الأمن الغذائي؟

- **الفرضيات:**

كإجابة أولية على الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية:

- من المتوقع أن جائحة كورونا قد أثرت بشكل سلبي على إنتاج الغذاء في العديد من الدول الأفريقية ؛و زادت من الصعوبات المتعلقة بتوزيع الغذاء.
- أدّت الأزمة الصحية(جائحة كورونا) إلى تزايد معدلات الفقر و سوء التغذية في بعض المناطق مما جعل الوصول إلى غذاء أمن ومغذي أكثر صعوبة في القارة الإفريقية .
- عملت العديد من الدول الإفريقية إلى إتباع سياسات تنموية لمواجهة مشكلة الغذاء بعد الجائحة .
- **المنهج المتبع:**

تمّ ضمن هذه الدراسة، اعتماد **منهج دراسة حالة** الذي يرصد تأثير جائحة كورونا على الأمن الغذائي في القارة الإفريقية تحديا من خلال ضبط مؤشرات نقص الغذاء .

تم إتباع **المنهج الوصفي** حيث يعتمد هذا المنهج على جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بواقع الأمن الغذائي في إفريقيا قبل وبعد جائحة كورونا، ثم تحليل هذه البيانات لفهم الأسباب والعوامل المؤثرة في التغيرات التي طرأت على الوضع الغذائي.

كما تمت الاستعانة بالمنهج الإحصائي من جداول و دوائر نسبية تتعلق بتحديد تأثير جائحة كورونا على الأمن الغذائي في إفريقيا.

تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين كما يلي:

الفصل الأول الذي يحمل عنوان : الإطار المفاهيمي والنظري لجائحة كورونا والأمن الغذائي في إفريقيا؛ يتناول هذا الفصل تعريف جائحة كورونا وأسباب نشأتها وانتشارها، بالإضافة إلى تبيان مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده. ويعرض الفصل أيضًا الواقع الغذائي في إفريقيا قبل جائحة كورونا، حيث يتم تحليل معدلات الجوع والفقر والاعتماد على الاستيراد،. كما يتطرق إلى المقاربات النظرية التي تناولت موضوع الأمن الغذائي على مستوى العلاقات الدولية.

أما بالنسبة للفصل الثاني فيركز على تأثير جائحة كورونا على الأمن الغذائي في إفريقيا؛ يتناول الفصل الآثار المباشرة للجائحة على الأمن الغذائي في إفريقيا، بالإضافة إلى توضيح استجابة الحكومات والمنظمات الدولية

للأزمة من خلال تحليل السياسات الحكومية المتبعة لمواجهة هذه التحديات ودور المنظمات الدولية والإقليمية في دعم الأمن الغذائي في إفريقيا. كما يناقش الفصل التحديات المستقبلية التي قد تواجه القارة في تعزيز الأمن الغذائي بعد الجائحة.

في الخاتمة، سيتم تلخيص النتائج المستخلصة من الدراسة ، وتسليط الضوء على أهم التحديات التي تواجه القارة الإفريقية في موضوع الأمن الغذائي بعد الجائحة.

الفصل الأول

تمهيد :

يعد مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم القديمة في الاستعمال والحديثة في التنظير ضمن الفكر التنموي والأمني والإنساني. هذا المفهوم في المجال الأكاديمي يعود إلى تطور النظريات المفسرة للأمن الإنساني بصفة عامة. وقد جاء إعلان حقوق الإنسان لعام 1948 ليؤكد حق الأشخاص في الغذاء ضمن حقهم في التمتع بمستوى معيشي ملائم، وهو حق مكرس أيضًا في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966، وتحميه معاهدات ودساتير وطنية. ويتمتع جميع البشر بحق الغذاء والحق في التحرر من الجوع دون تمييز، بغض النظر عن العنصر، الجنس، اللغة، الدين، الرأي السياسي، الأصل القومي .

ومع ذلك، فإن جائحة كوفيد-19 قد ألقت بظلالها على الأمن الغذائي عالميًا، حيث تسبّبت في تراجع القدرة على الوصول إلى الغذاء بشكل آمن وكافٍ في العديد من الدول. فقد أدّى تقييد الحركة، وانقطاع سلاسل الإمداد، وتعطل الإنتاج الزراعي إلى تدهور الأمن الغذائي، لا سيما في المناطق الأكثر فقرًا. كما أثّرت الجائحة على مستوى الدخل والعمل، ممّا زاد من هشاشة الأوضاع الاقتصادية للفئات الضعيفة. وهذه التطورات تبرز أهمية تعزيز نظم الأمن الغذائي العالمية والمحلية لمواجهة مثل هذه الأزمات المستقبلية.

على الصعيد الإفريقي، تملك القارة مقومات هائلة لتحقيق الأمن الغذائي ، لكن الواقع لا يُبرز ذلك .

و عليه ضمن هذا الفصل تم تحديد ثلاثة مباحث ؛

المبحث الأول :مفهوم جائحة كورونا و الأمن الغذائي

المبحث الثاني : مقومات تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا

المبحث الثالث :المقاربات النظرية المفسرة للأمن الغذائي

المبحث الأول :مفهوم جائحة كورونا و الأمن الغذائي

يعد الأمن الغذائي أحد الركائز الأساسية لاستقرار المجتمعات ورفاهيتها، إذ يضمن حصول الأفراد على الغذاء الكافي والمغذي بشكل مستدام. وقد برزت أهمية الأمن الغذائي بوضوح خلال الأزمات العالمية، ولا سيما جائحة كورونا، التي أحدثت اضطرابات كبيرة في سلاسل الإمداد الغذائي وأسواق المواد الغذائية. في هذا السياق، يسعى هذا المبحث إلى توضيح مفهوم جائحة كورونا والأمن الغذائي، علاقة الأمن الغذائي بالمفاهيم ذات الصلة.

المطلب الأول : مفهوم جائحة كورونا

مع تفشي جائحة كورونا، بذلت الدول والمنظمات الدولية، وعلى رأسها **برنامج الغذاء العالمي**، جهودا كبيرة لضمان تلبية الحاجات الأساسية للأفراد، خاصة في ظل تزايد الضغوط على الأنظمة الصحية والاقتصادية. فقد أدت القيود المفروضة على التنقل وإغلاق الأسواق إلى اضطرابات في سلاسل الإمداد الغذائي، مما زاد من احتمالية حدوث أزمات غذائية حادة وانتشار الجوع في العديد من دول العالم[1].

أوّلا: تعريف فيروس كورونا

لفهم طبيعة جائحة كورونا، من الضروري أولا التعرف على الفيروس المسبب لها.

- **سارس –كوف–2 (SARS–Cov2)**:يعتبر **فيروس كورونا2** ، متلازمة الجهاز التنفسي الحادة ، هذا الفيروس شديد العدوى ، و هو مسؤول عن مرض الجهاز التنفسي .

- **أصل الكلمة** : إن فيروس **SARS–Cov2**هو من أصل حيواني، بسبب تشابه الجيني ، و هو من الفيروسات التاجية حيوانية المصدر التي تنشأ من الخفافيش ، كما حدد العلماء كذلك حيوان آكل النمل الحرشفي الجاوي (Manisjavanica) باعتباره حيوانا محتملا حمل الفيروس . حيث يعتقد أنه نقل فيروس كورونا إلى البشر ، على اعتبار أن كلا من الخفاش و آكل النمل يتم بيعها في أسواق مدينة ووهان في الصين لاستهلاكهما .

- **تصنيفه** : ينتمي فيروس كورونا إلى رتبة (Nidovirales) من فصيلة الفيروسات التاجية ، من فصيلة (Orthocoronavirinae) مع أربعة أجناس رئيسية : فيروس كورونا ألفا(Alphacoronavirus)، فيروس

[1]–تمارا كاظم مناتي؛"أثر جائحة كورونا في تحولات النظام العالمي و انعكاساتها على مكانة الو.م.أ".أطروحة دكتوراه.(العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،2022)، ص 08

كورونا بيتا(Betacoronavirus)الذي يحتوي على فيروس سارس كوف 2 ، فيروس كورونا غاما (Gammacoronavirus)، فيروس دلتا كورونا(Deltacoronavirus).

– **الهيكل** : تمثل الفيروسات التاجية و تحديدا فيروسات **SARS–Cov2**حجما60–220 نانومتر ، شكل كروي مغلف بشويكات يمكن ملاحظتها بالمجهر الكهربائي [1].

– **طريقة الانتشار** :ينتشر مرض كوفيد –19 في المقام الأول من خلال الاتصال : إفرازات الفم و الأنف من شخص مصاب ، حيث يتم انتقال الرذاذ الصغير الذي يتم إنتاجه أثناء السعال أو العطس أو التحدث ، و يمكن أيضا أن ينتشر عن طريق ملامسة الأسطح أو الأشياء المصابة ، ثم يلمس الأشخاص أعينهم ، الأنف أو الفم.

– **أعراض الفيروس** : يُسبّب الفيروس أمراض الجهاز التنفسي مع أعراض أخرى مثل : السعال و الحمى ، التعب و ضيق التنفس و فقدان حاستي الشم و التذوق ، و قد يتضاعف ضيق التنفس ليتحول إلى إلتهاب رئوي . في الغالب الأعم تستغرق هذه الأعراض أو بعضها – عند المصاب – عادة من يوم إلى أربعة عشر يوما ، حيث يُصبح الأشخاص المصابون مصدر عدوى للأشخاص الآخرين ، حتى خلال فترة عدم ظهور الأعراض عليهم ، فقد يظل عدد من الأشخاص بدون أعراض تماما بعد الإصابة ، و هم من فئة الشباب[2] .

ممّا سبق يمكن ضبط التعريف التالي :يعرف **الفيروس** بأنه كائن مجهري لا يستطيع العيش أو التكاثر بشكل مستقل، بل يحتاج إلى خلية مضيفة ليتمكن من التكاثر. وتصنّف الفيروسات ضمن الكائنات الحية الدقيقة، لكنها تختلف عن البكتيريا في تركيبتها وطريقة تكاثرها[3].

ثانيا: تعريف الجائحة

- الجائحة في اللغة :يُشتق مصطلح "الجائحة "من الجذر اللغوي (ج–و–ح)، وهو يشير إلى الاجتياح والدمار .وتُستخدم الكلمة لوصف الكوارث الطبيعية والأمراض التي تنتشر على نطاق واسع مسببة خسائر كبيرة.

[1]- Dhama, K., Khan, S., Tiwari, Coronavirus Disease 2019–COVID-19. 2020,Clinical Microbiology Review, p33

[2]- BONAZZI Estela, THIOYE Djibril, : « Prévenir et atténuer la diffusion du COVID-19. RAPPORT DE RECHERCHES ». Ferney-Voltaire Model United Nations 2021.p1-3

[3]–طارق دريدي ؛"جائحة كرونا و تداعياتها على هدف التنمية المستدامة". نشرية الالكسو العلمية. العدد 03، 2020.ص23.

- الجائحة في الاصطلاح :وفقًا لمنظمة الصحة العالمية(WHO) ، تُعرف الجائحة بأنها انتشار مرض معدٍ على نطاق جغرافي واسع، يمتد ليشمل عدة دول وقارات، ويؤثر على عدد كبير من السكان.

ثالثا: تعريف جائحة كورونا

جائحة كورونا هي أزمة صحية عالمية سببها **فيروس كورونا المستجد(SARS-CoV-2)** ، الذي ظهر لأول مرة في مدينة ووهان الصينية أواخر عام 2019. انتقل الفيروس بسرعة كبيرة بين الدول، مما دفع منظمة الصحة العالمية في مارس 2020 إلى تصنيفه **كجائحة عالمية**، نظرًا لانتشاره الواسع وتأثيره الكبير على الصحة العامة. جائحة كورونا لم تكن مجرد أزمة صحية، بل كانت اختبارًا للعالم بأسره، إذ كشفت عن نقاط ضعف الأنظمة الصحية والاقتصادية، وفرضت تحديات غير مسبوقة. ومع ذلك، فقد أدت أيضًا إلى تسريع الابتكار في مجالات الطب والتكنولوجيا، مما قد يساهم في تحسين الاستجابة للأوبئة المستقبلية[1].

المطلب الثاني :مفهوم الأمن الغذائي

تعددت مفاهيم الأمن الغذائي نتيجة تباين وجهات نظر واضعيها، ورغم أنّ التفكير في مسألة الأمن الغذائي تعود إلى بداية الوجود البشري وحرص الأفراد على ضمان قوتهم اليومي، إلا أن التأصيل لهذا المصطلح يعود إلى بداية السبعينيات أين كان العالم يعاني من فجوة غذائية هائلة، أدّت إلى زيادة مستويات الجوع رغم اللجوء إلى الاستيراد للمستلزمات الغذائية، خاصة في الدول النامية آنذاك[2].

و عليه سوف يتم ضمن هذا العنصر استجلاء تعاريف الأمن الغذائي فيما يلي:

أولا: التعريف اللغوي للأمن

مصطلح الأمن في اللغة العربية يرجع أصله إلى الجذر الثلاثي (أ-م-ن)، وهو مشتق من الفعل "أَمِنَ"، بمعنى اطمأن ولم يخف. كما يقال كذلك : "أَمِنَ الرجلُ"، أي أحسّ بالطمأنينة وزال عنه الخوف. ويُقال أيضا "أَمِنَ

[1]-المرجع نفسه . ص 24.

[2]- حسين أحمد السرحان و حسين باسم عبد الأمير ؛" انعدام الأمن الغذائي الأسباب وسبل المعالجة: القارة الأفريقية أنموذجا"، مجلة جامعة كربلاء . (د ، م،ن): 2017. ص 140،139.

المكانُ"، أي أصبح مأمونًا، خاليًا من المخاطر والتهديدات. ومنه جاء مصطلح "الأمان"، الذي يشير إلى "الحالة التي يكون فيها الإنسان أو المجتمع بعيدًا عن التهديد، سواء كان من الناحية المادية أو المعنوية"[1].

يرتبط الأمن بمفهوم الطمأنينة والاستقرار، وهو إحساس داخلي يعيشه الفرد عندما يكون محاطًا بالسلامة والحماية من المخاطر التي قد تهدد حياته أو ممتلكاته أو حقوقه. وقد ورد الأمن في معانٍ متعددة في القرآن الكريم، منها قوله تعالى" :**وإذ قال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا**"(البقرة: 126)، أي بلدًا خاليًا من الخوف والاضطراب.

و عليه يمكن القول إن الأمن في اللغة العربية يرتبط بالشعور بالاطمئنان والحرية من القلق، سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، ويشمل أبعادًا نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية.

ثانيا :الغذاء في اللغة

أمّا الغذاء في اللغة العربية ، فهو يشير إلى كل ما يتغذّى به الإنسان من مأكل ومشرب، وهو المصدر الأساسي الذي يمد الجسم بالطاقة والمواد الضرورية للنمو والحفاظ على الصحة" . و يقال: "غذّى الإنسانُ جسده"، أي أمدّه بالطعام والشراب الذي يساعده على النمو والعيش بصحة جيدة.

ومن المعاني المتداولة أيضًا: "هَزُل جسمه لقلة الغذاء"، أي ضعُفَ وقلّت قوته بسبب نقص المواد الغذائية[2].

ويتّسع مفهوم الغذاء ليشمل ليس فقط الطعام والشراب، وإنّما كل ما يساعد الإنسان على البقاء والنمو، بما في ذلك الفيتامينات والمعادن والمكملات الغذائية الضرورية للجسم. كما أن الغذاء قد يكون ماديًا كما هو الحال في الأطعمة، أو معنويًا كما يُستخدم في التعبير المجازي، مثل "الغذاء الروحي"، الذي يشير إلى المعرفة والثقافة التي يحتاجها الإنسان لتنمية فكره وروحه[3].

إنّ الأمن لا يقتصر فقط على الحماية الجسدية للأفراد، بل يشمل أيضًا تأمين احتياجاتهم الأساسية، وعلى رأسها الغذاء. فالدول التي تعاني من نقص في الغذاء غالبًا ما تواجه تحديات كبيرة، مثل الفقر، وانتشار الأمراض، وارتفاع معدلات الجريمة، مما يجعل الأمن الغذائي ضرورة ملحة لضمان استقرار المجتمعات. ومن هذا المنطلق،

---

[1]– نادية احمد عمرانى؛ النظام القانوني الأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق . (د،م،ن):دار الثقافة للنشر والتوزيع 2014. ص 35.

[2]– فاطمة جميل العامودي؛ **الأحكام الفقهية في قضايا الفراء والتقنية المعاصرة**. عمان دار الدين للنشر والتوزيع،2009, ص12

[3]– لينا زياد احمد الدبك؛"مشكلة الغذاء وعلاجها".رسالة ماجستير.(جامعة النجاح الوطنية، 2009). ص 37.

تسعى الحكومات والمنظمات الدولية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي، وتحسين تقنيات التخزين والتوزيع، وتقليل التبذير في الغذاء، مما يضمن توفر الغذاء لجميع أفراد المجتمع بشكل عادل ومستدام.

في الختام، يمكن القول إن الأمن والغذاء من الركائز الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات، فبدون الأمن لا يمكن تحقيق الاستقرار، وبدون الغذاء لا يمكن تحقيق النمو والتنمية. لذلك، فإن ضمان الأمن بمفهومه الشامل، والذي يشمل الأمن الغذائي، يعد من الأولويات القصوى التي يجب أن تركز عليها الدول لتحقيق التقدم والازدهار.

ثالثا :تعريف الأمن الغذائي :

إن العلاقة بين الأمن والغذاء علاقة مترابطة، حيث لا يمكن تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي دون توفر الأمن الغذائي. فالأمن الشامل– الذي يضم كذلك الأمن الغذائي– يضمن للمجتمعات القدرة على العيش بكرامة دون خوف من الجوع أو نقص الموارد الغذائية. ويعتبر الأمن الغذائي جزءًا من الأمن القومي، إذ يؤثر نقص الغذاء على استقرار الدول ويؤدي إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية قد تهدد الأمن الداخلي والخارجي تعددت التعارف المدرجة لتعريف الأمن الغذائي نوردها فيما يلي :

الأمن الغذائي ، كما عرفته لجنة الأمم المتحدة للأمن الغذائي العالمي :" أن يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات ، بإمكانية الوصول المادي و الاجتماعي و الاقتصادي إلى غذاء كاف و آمن و مُغذّ يُلبّي أذواقهم الغذائية و احتياجاتهم الغذائية لحياة نشطة و صحية" .

بناء على هذا التعريف يشمل الأمن الغذائي وفقا للجنة ، العناصر الثلاثة التالية :

– **توفر الغذاء** : أن يكون الغذاء متاحا بكميات كافية و بشكل منتظم . و يأخذ في الاعتبار المخزون و الإنتاج في منطقة معينة ، و القدرة على جلب الغذاء من أماكن أخرى من خلال التجارة أو المعونة .

– **الحصول على الغذاء** :أي أن يكون الناس قادرين على الحصول على كميات كافية من الغذاء بانتظام عن طريق الشراء أو الإنتاج المنزلي أو المقايضة أو المعونة الغذائية ...

– **استخدام الغذاء** :يجب أن يكون للغذاء المستهلك تأثير غذائي إيجابي على الناس ، و يشمل ذلك ممارسات الطهي و التخزين و النظافة [1] .

– **تعريف منظمة الأغذية الزراعية (FAO) للأمن الغذائي**:جاء في تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بأن الأمن الغذائي:يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات لفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذي ويلبي احتياجاتهم الغذائية وأذواقهم، ويكفل أن يعيشوا حياةموفورة الصحة والنشاط "[2].

يختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على إمكانياتها ومواردها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليا، في حين أن تعريف منظمة الأغذية والزراعة يجعل المفهوم أكثر انسجاما مع التحولات الاقتصادية الراهنة والأحداث الدولية، وهوبذلك يعدتعريفا موسّعا للأمن الغذائي، حيث يُشترط توفّر الجوانب التّالية:

– توافر الغذاء": والذي يعني توفر كميات كافية من الغذاء بنوعية جيدة، سواء كان مصدر تلك المنتجات محليا أو مستوردا، ومضافا إليها ما تحصل عليه الدول من مساعدات غذائية ."[3]

– الوصول إلى الأغذية : الذي يُعبّر عن إمكانية الحصول على الغذاء الكافي للأفراد والأسرة، حيث يشتمل القدرة الاقتصادية الاجتماعية والمادية، وكذا تقاليد المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، أي الثقافية الغذائية. "[4]

---

[1]- Food Security .30/03 /2025,in :
https://www.drishtiias.com/printpdf/food-security-1

[2]–منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ "**حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**". (روما، 2010)،تاريخ الولوج : 10 /02/ 2025.متحصل عليه من الرابط :
https://www.fao.org/agrifood-economics/publications/detail/ar/c/1479763

[3]–منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛**حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم** ". (روما 2013)، تاريخ الولوج : 2025/02/10.متحصل عليه من الرابط :
https://www.fao.org/4/i3434a/i3434a.pdf

[4] – المرجع نفسه.

– استخدام الأغذية: حيث أن توفر شروط التغذية الجيدة، التي تشمل الوجبات المنتظمة والمياه النظيفة والرعاية الصحية الجيدة، في تعبير عن ذلك الأمن الغذائي.

منذ عام 1983 ركز تحليل منظمة الأغذية و الزراعة (الفاو) على فكرة : إمكانية الحصول على الغذاء ، مما قاد إلى التركيز – في التعريف– على ضرورة التوازن بين جانبي العرض و الطلب في معادلة الأمن الغذائي : " ضمان حصول الناس في جميع الأوقات على إمكانية الوصول المادي و الاقتصادي إلى الغذاء الأساسي الذي يحتاجونه "[1] .

– الاستمرارية والديمومة إمكانية الحصول على الغذاء الكافي في كل الأوقات، دون مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب الأزمات، سواء كانت ذات طبيعة اقتصادية أو بيئية...الخ[2] .

– **تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)** للأمن الغذائي:وفقا لتعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية، يتجسد مفهوم الأمن الغذائي في:" توفير الغذاء بكميات ونوعيات كافية تلبي احتياجات النشاط والصحة للفرد بصورة مستقرة، مع الاعتماد الأساسي على الإنتاج المحلي أولا... لكل دولة في إنتاج السلع الغذائية" .

يتضمن هذا توفير الغذاء للمواطنين بأسعار تتناسب مع مستويات دخلهم وإمكاناتهم المادية[3].

من خلال هذا التعريف، يتضح أن الأمن الغذائي لا يقتصر على القدرة على الحصول على الغذاء الكافي فحسب، بل يشمل أيضًا توفيره بكميات مناسبة وجودة تتناسب مع الاحتياجات الصحية والغذائية للفرد. إذ يتعدى

---

[1]- United Nations Devlopment programme ,Nature pledge ,Nature For development . Action Kits.30/03/2025.in :
https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-10/undp_nat

[2]–حركاتي فاتح؛"مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي".أطروحة دكتوراه. (العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2018) . ص 30

[3]– عيسى بن ناصر؛"مشكلة الغذاء في الجزائر".أطروحة دكتوراه.(قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري بقسنطينة، 2005) .ص 10.

مفهوم الأمن الغذائي كونه مجرد توفير الطعام إلى العناصر التي تتعلق بالكميات والنوعية، والتي تضمن حصول الأفراد على غذاء صحي ومتوازن[1].

بذلك، يمكن القول أن الأمن الغذائي هو:" قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء الكافي والمغذي على مدار الزمن، في بيئة اقتصادية مستقرة، حيث تكون القدرة الشرائية متوافقة مع تكاليف الغذاء. ويعني هذا أيضا أن الأمن الغذائي ليس هدفًا مؤقتا، بل يجب أن يكون مستداما، مما يستدعي تحقيق توازن بين الإنتاج المحلي واستهلاك الغذاء مع ضمان استدامة الأسعار وجودة المنتجات الغذائية."

- **تعريف البنك الدولي (BIRD) للأمن الغذائي:**عرّف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه: "إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم ومجتمعهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية، قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وتردّي الإنتاج العام وظروف السوق الدولية".[2]

يستند تعريف البنك الدولي للأمن الغذائي على أربعة أسس هي:

1- الأمن الغذائي مرتبط بالحصول الأفراد على كمية غذاء تكفي للقيام بنشاطهم اليومي في الحياة، ويحافظ على مجتمعهم

2- الأمن الغذائي مرتبط بتطبيق الأساس السابق (الأول) على كافة المواطنين في المجتمع بغض النظر على قدراتهم المالية الأساس الزمني، الذي يرتبط بحصول الأفراد على الغذاء الكافي في كافة الأوقات، وخاصة في وقت الأزمات، وكذلك في مرحلة الاختلال في الأسواق التجارية الدولية وتجارة السلع الغذائية.

كما أنه يفهم الأمن الغذائي :" من خلال مدى تحصل الأفراد بطريقة منتظمة ومستمرة على الغذاء مع شرط أن يتّسم بكونه طعام مغذي ويلبي احتياجاتهم الغذائية اليومية ومفيد للنشاط والصحة"[3].

---

[1]- كمال الدين بن عيسى؛"مشكل العجز الغذائي و إستراتيجية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر".أطروحة دكتوراه.(كلية العلوم الاقتصادية،فرحات عباس سطيف ، 2019). ص 53.

[2]- قصوري ريم ؛"الأمن الغذائي و التنمية المستدامة".رسالة ماجستير. (قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة برج باجي مختار ،2012). ص 10 .

[3]- فارس لونيس ؛ "واقع الأمن الغذائي في إفريقيا البحث في الأسباب و الآثار المترتبة عنه".مجلة العلوم السياسية.مجلد 06، العدد 02 . جامعة الجزائر03، 2022 . ص645.

مما سبق يمكن استنتاج التعريف التالي :

" الأمن الغذائي هو قدرة الأفراد في المجتمع على الوصول المنتظم والمستدام إلى غذاء مغذي ومتنوع يلبي احتياجاتهم الغذائية اليومية، ويدعم نشاطاتهم البدنية والصحية في جميع الأوقات، حتى في ظل الأزمات الاقتصادية أو الظروف الطارئة التي تؤثر على الإنتاج الغذائي أو الأسواق الدولية، مع ضمان توفير هذا الغذاء لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن قدرتهم المالية".

المطلب الثالث: علاقة الأمن الغذائي بالمفاهيم ذات الصلة

يعد الأمن الغذائي مفهومًا متعدد الأبعاد يرتبط بعدة مفاهيم فرعية تساهم في توضيح معناه وأبعاده المختلفة. ومن أبرز هذه المفاهيم:

أولا: الاكتفاء الذاتي

يشير الاكتفاء الذاتي إلى قدرة المجتمع على تلبية احتياجاته الغذائية بشكل كامل اعتمادا على موارده المحلية، دون الحاجة إلى الاستيراد من الخارج. ويعتمد تحقيق الاكتفاء الذاتي على توفر العوامل الإنتاجية الضرورية مثل الأراضي الزراعية، والمياه، والتكنولوجيا، والقوى العاملة، والسياسات الداعمة للقطاع الزراعي. ومع ذلك، فإن مفهوم الاكتفاء الذاتي أكثر تقييدًا من مفهوم الأمن الغذائي، حيث يهدف الأول إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية، في حين يركز الأمن الغذائي على ضمان توفر الغذاء الكافي والمغذي لجميع الأفراد، سواء أكان ذلك من خلال الإنتاج المحلي أم عبر الاستيراد. وبالتالي، فإن الاكتفاء الذاتي ليس شرطًا ضروريًا لتحقيق الأمن الغذائي، حيث يمكن لدولة ما أن تحقق أمنها الغذائي عبر استيراد ما تحتاجه من المواد الغذائية الأساسية[1].

ثانيا: أمان الغذاء

يعرف أمان الغذاء، وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، بأنه مجموعة التدابير والمعايير التي تطبق خلال مراحل إنتاج ومعالجة وتخزين ونقل وتوزيع وإعداد الغذاء، لضمان أن يكون الغذاء خاليًا من الملوثات والمخاطر التي قد تؤثر على صحة الإنسان[2].

---

[1]–نادية احمد عمراني ؛ النظام القانوني للأمن الغذائي العالمي.عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2014. ص 58.

[2]– المرجع نفسه. ص 59.

ويعتبر أمان الغذاء جزءا أساسيا من الأمن الغذائي، حيث إن توافر الغذاء لا يكفي بحد ذاته لضمان التغذية السليمة إذا لم يكن الغذاء آمنًا وصحيًا. حيث تبرز أهمية أمان الغذاء في الحد من انتشار الأمراض المنقولة عبر الغذاء، مثل: التسمم الغذائي والعدوى البكتيرية، وهو ما دفع العديد من الدول إلى تشديد اللوائح الصحية والغذائية لضمان سلامة الأغذية المستهلكة.

ثالثا: الفجوة الغذائية

تُعرّف الفجوة الغذائية على أنها :" الفرق بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية الأساسية وكمية الطلب عليها". مما يقود إلى الحاجة إلى استيراد الغذاء من الخارج بغية سد هذا العجز. حيث يمكن قياس الفجوة الغذائية عن طريق مقارنة حجم الواردات الغذائية بحجم الصادرات. وعليه يعتبر هذا المفهوم مؤشرًا مهمًا لقياس مدى قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي[1].

وترجع الفجوة الغذائية إلى عدة عوامل، منها محدودية الموارد الطبيعية، التغيرات المناخية، انخفاض الإنتاجية الزراعية، ارتفاع معدلات الاستهلاك. وتعتبر الدول التي تعاني من فجوة غذائية كبيرة أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات الاقتصادية وأسعار الغذاء العالمية، الأمر الذي قد يزيد من خطورة انعدام الأمن الغذائي.

رابعا:انعدام الأمن الغذائي

يمكن تعريف انعدام الأمن الغذائي إلى :" الحالة التي يعاني فيها الأفراد أو المجتمعات من عدم القدرة على الحصول على غذاء كاف ومغذ، سواء بسبب نقص الإمدادات الغذائية أو عدم القدرة المالية على شراء الغذاء"[2].

وينقسم انعدام الأمن الغذائي إلى نوعين رئيسيين:

1. **انعدام الأمن الغذائي المزمن** :وهو حالة طويلة الأمد تنتج عن وجود مشكلات هيكلية في إنتاج الغذاء أو حتى توزيعه بسبب ضعف البنية التحتية الزراعية، ارتفاع معدلات الفقر وضعف القدرة الشرائية للأفراد.
2. **انعدام الأمن الغذائي المؤقت** :وهو حالة قصيرة الأمد تحدث نتيجة أزمات مفاجئة مثل: الكوارث الطبيعية أو النزاعات المسلحة أو الأزمات الاقتصادية التي تؤدي إلى اضطرابات في الإمدادات الغذائية.

---

[1]– بلورغي نادية ؛"دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر".أطروحة دكتوراه.(العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2019). ص13.

[2]– المرجع نفسه . ص ص 14،15.

وينتج عن انعدام الأمن الغذائي آثار خطيرة، تتمثل في سوء التغذية، وضعف النمو لدى الأطفال، وزيادة معدلات الإصابة بالأمراض، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الاقتصادية وارتفاع مستويات الفقر.

وعليه تسعى الحكومات والمنظمات الدولية جاهدة إلى وضع سياسات فعالة لضمان تحقيق الأمن الغذائي، سواء من خلال دعم الإنتاج الزراعي المحلي و كذلك تعزيز سلاسل التوريد الغذائية أو تحسين القدرة الشرائية للأفراد.

المبحث الثاني : مقومات تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا

يعد الأمن الغذائي من القضايا الإستراتيجية التي تشغل الدول الإفريقية نظرًا لتأثيره المباشر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فبالرغم من أن القارة الإفريقية تمتلك إمكانيات طبيعية وبشرية هائلة تؤهلها لتحقيق الاكتفاء الغذائي، إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي تعرقل تحقيق هذا الهدف. يتناول هذا المبحث المقومات الأساسية التي تمكن إفريقيا من تحقيق الأمن الغذائي، إضافة إلى العقبات التي تواجهها، والشروط الضرورية لضمان استدامة هذا الأمن.

المطلب الأول : إمكانيات القارة الإفريقية لتحقيق الأمن الغذائي

1 – جغرافية القارة الإفريقية

يلخص بعض العلماء تضاريس إفريقيا في ثلاثة أقسام هي :

أ– **إفريقيا العليا** :و تحتل كل القسم الجنوبي و يحدها خط يمتد من مصب الكونغو إلى جبال البحر الأحمر في مصر ، و يشمل هذا القسم على أعلى هضاب و جبال إفريقيا .

ب– إفريقيا السفلى : و تشمل معظم بقية إفريقيا باستثناء منطقة شمال غرب إفريقيا . و تشمل إفريقيا السفلى الصحراء الكبرى و غرب إفريقيا و معظم حوض الكونغو ، و قد سميت سفلى لأنها أقل ارتفاعا من إفريقيا العليا .ج– **إفريقيا الصغرى** : و تتكون من شمال غرب إفريقيا ، و تتميز بظروف مناخية و نباتية أكثر غنى و وفرة من إقليم الأجداب الصحراوي المجاور ، و هذا الغنى نجم عن ارتفاع سلاسل أطلس الجبلية إلى جانب وقوع المنطقة في العروض المعتدلة [1].

[1] – محمد رياض ، كوثر عبد الرسول ؛ أفريقيا : دراسة لمقومات القارة . مصر : مؤسسة هنداوي ،2015. ص 72.

2 – جانب من إمكانيات القارة الإفريقية:

أ – الإمكانيات الطبيعية :

إفريقيا قارة غنية بالموارد الطبيعية التي تجعلها قادرة على تحقيق الأمن الغذائي إذا ما تم استغلالها بشكل صحيح. فهي تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة، حيث تشير التقديرات إلى أن نحو 60% من الأراضي غير المستغلة في العالم توجد في إفريقيا، مما يعني أن لديها فرصة كبيرة لزيادة إنتاج الغذاء[1].

لدى القارة الإفريقية كل الإمكانيات و الطاقات البشرية و الاقتصادية ، فسطحها و ما تحته يحويان على ثروات هائلة ، نباتية و معدنية ، لا يمكن لدول العالم الإستغناء عنها . فهي تساهم بنسب من بذور السمسم و70 % من الفول السوداني ، و 70%عالية في التجارة الدولية للسلع النقدية منها 70 % من الأخشاب الثمينة ، القطن الخام و 10% من الأخشاب الثمينة . كما يحتوي باطنها على 20 % مما في العالم من معدن النحاس ، و 25% من المنغنيز ، و أكثر من نصف ذهب العالم و 80 % من الكوبالت و 98 % من ماس الصناعة ، بالإضافة لمعدن اليورانيوم الذي اكتشفت له مناجم هائلة في أراضي القارة [2].

كما أن المناخ المتنوع في القارة يتيح زراعة محاصيل مختلفة تتناسب مع البيئات المختلفة، من الحبوب مثل القمح والذرة إلى المحاصيل المدارية مثل الكاكاو والموز. وإلى جانب ذلك، تمتلك إفريقيا موارد مائية ضخمة بفضل الأنهار الكبرى مثل نهر النيل ونهر الكونغو والنيجر، فضلًا عن البحيرات الكبيرة التي يمكن أن توفر مياه الري وتعزز الإنتاج الزراعي. هذا إلى جانب الثروة السمكية التي تزخر بها السواحل الإفريقية الطويلة، والتي يمكن أن تلعب دورًا مهمًا في تحسين الأمن الغذائي، خاصة في الدول الساحلية. أما التنوع البيولوجي في القارة، فهو يفتح المجال أمام زراعة محاصيل محلية مقاومة للجفاف والتغيرات المناخية مثل السرغوم والدخن، مما يساعد على مواجهة تحديات نقص الغذاء[3].

---

[1]– مبادرة الأمن الغذائي في إفريقيا ، الخطة و الميزانية لعام 2009، ص 01

[2] – أحمد نجم الدين فليجة ؛ أفريقيا :دراسة عامة و إقليمية.الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، (د، ت ،ن) . ص 10.

[3]– المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون لأفريقيا، إنشاء نظم إقليمية لاحتياطيات الأمن الغذائي في أفريقيا، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 1-2004/3/5 .

ب- الإمكانيات البشرية

لا تقتصر إمكانيات القارة الإفريقية على الموارد الطبيعية فقط، بل تمتلك أيضًا ثروة بشرية هائلة، حيث تضم واحدة من أعلى نسب الشباب في العالم. هذا العدد الكبير من الأيدي العاملة يمكن أن يشكل قوة دافعة للقطاع الزراعي إذا توفرت لهم الفرص المناسبة والتدريب الكافي. إضافة إلى ذلك، يتمتع المزارعون في إفريقيا بمعرفة تقليدية واسعة بأساليب الزراعة التي تناسب بيئتهم، حيث ورثوا تقنيات زراعية تتكيف مع الظروف المناخية القاسية، مما يمكنهم من الحفاظ على الإنتاج رغم التحديات. ومن ناحية أخرى، هناك جهود متزايدة لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لدعم القطاع الزراعي، حيث تعمل المنظمات الإفريقية مثل الاتحاد الإفريقي على وضع سياسات تسهم في تحقيق الأمن الغذائي من خلال تحسين البنية التحتية والاستثمار في الزراعة. كما بدأت العديد من الدول الإفريقية في تبني تقنيات زراعية حديثة مثل الري بالتنقيط، واستخدام البذور المحسنة، وتطوير أساليب الزراعة الذكية التي تساهم في رفع الإنتاجية وتقليل الفاقد[1].

المطلب الثاني : شروط تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا

يعدّ الأمن الغذائي من التحدّيات الرئيسية التي تواجه القارة الإفريقية، حيث تتداخل العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئيّة في التأثير على توفر الغذاء واستدامته. لتحقيق الأمن الغذائي، يجب توافر مجموعة من الشروط التي تضمن تلبية احتياجات السكان من الغذاء بشكل مستدام.و عليه يمكن التمييز بين :

أولا: الشروط الاقتصادية والتقنية لتحقيق الأمن الغذائي: يعتبر تعزيز الإنتاج الزراعي من أهم العوامل لتحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا، حيث يتطلب ذلك تطبيق تقنيات حديثة في الزراعة مثل الزراعة الذكية واستخدام الأسمدة العضوية، إضافة إلى تطوير المحاصيل المعدلة وراثيا التي تتمتع بمقاومة أكبر للجفاف والآفات[2].

---

[1] – ورقة مفاهيمية حول يوم الأمن الغذائي و التغذية الإفريقية ، الاستثمار في التجارة البينية الإفريقية من أجل أمن الغذاء و التغذية ، 30 أكتوبر 2011، NEPAD، ص 06.

[2]– يوسف بن يزة،"محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.العدد38، جامعة باتنة، 2018. ص1

كما يعد الاستثمار في البنية التحتية الزراعية ضرورة ملحة، إذ يشمل ذلك إنشاء أنظمة ري حديثة، تطوير وسائل النقل والتخزين، وتحسين سلاسل التوريد لضمان وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق بشكل أكثر كفاءة. إلى جانب ذلك، لا يمكن إغفال أهمية تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي، سواء من خلال تقديم إعفاءات ضريبية للمستثمرين أو توفير قروض ميسرة للمزارعين أو حتى تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الزراعية الكبرى. كما أن تطوير البحث العلمي والابتكار الزراعي يلعب دورا رئيسيا في تحسين الإنتاجية الزراعية، إذ يمكن من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل التربة والتنبؤ بالمحاصيل المثلى لكل منطقة تحقيق زيادة في الإنتاج وتحسين جودة المحاصيل[1].

ومن الشروط الاقتصادية الأخرى التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي تعزيز التصنيع الزراعي، حيث إن تحويل المنتجات الزراعية الخام إلى منتجات غذائية جاهزة للاستهلاك يسهم في زيادة القيمة الاقتصادية وتعزيز فرص العمل، الأمر الذي يقلل من الاعتماد على استيراد المنتجات الغذائية. كما أن تطوير السياسات التجارية التي تسهل عمليات التصدير والاستيراد وتعزز التجارة بين الدول الإفريقية يمكن أن يساهم في استقرار الأسواق المحلية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول، مما ينعكس إيجابيًا على تحقيق الأمن الغذائي[2].

ومن ناحية أخرى، فإن تحسين الظروف الاقتصادية للمزارعين عبر تقديم الدعم المباشر والتدريب على تقنيات الإنتاج الحديثة يمكن أن يسهم في رفع مستوى معيشتهم وزيادة إنتاجهم، مما يؤدي إلى تحسين الأمن الغذائي بشكل عام.

وعليه، فإن تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا يتطلب رؤية اقتصادية وتقنية متكاملة ترتكز على تطوير الإنتاج الزراعي، الاستثمار في البنية التحتية، تعزيز التصنيع الزراعي، دعم البحث العلمي، وتحسين الظروف الاقتصادية للمزارعين لضمان تحقيق استدامة في توافر الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي في القارة.

---

[1]– محمد مصطفى سالت؛"التنمية الزراعية المستدامة و رهان الأمن الغذائي في الجزائر" .أطروحة دكتوراه .(قسم العلوم الزراعية،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2017.). ص 56.

[2]– البياتي فراس؛الأمن البشري بين الحقيقة والزيف المجتمع العراقي نموذجا. عمان:دار غيداء للنشر والتوزيع، 2010. ص102.

ثانيا : الشروط الاجتماعية والسياسية لتحقيق الأمن الغذائي

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا توافر مجموعة من الشروط الاجتماعية والسياسية التي تساهم في توفير بيئة مناسبة لضمان استدامة الإنتاج الغذائي وتوزيعه العادل بين السكان.

يعد الاستقرار السياسي والحكم الرشيد من العوامل الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، حيث إن وجود سياسات حكومية مستقرة وفعالة يساهم في جذب الاستثمارات في القطاع الزراعي، ويضمن تطبيق إصلاحات زراعية مستدامة، كما يؤدي إلى خلق بيئة مواتية لتطوير البنية التحتية وتعزيز سلاسل الإمداد الغذائي[1].

إن النزاعات السياسية وعدم الاستقرار الأمني يؤثران بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي من خلال تدمير الأراضي الزراعية، تهجير السكان، وانعدام الاستثمارات طويلة الأجل، مما يزيد من حدة المجاعات ونقص الغذاء.

كذلك، فإن تحسين السياسات الزراعية والتجارية يعد ضرورة لضمان وصول الغذاء إلى جميع الفئات السكانية، حيث ينبغي على الحكومات وضع برامج لدعم صغار المزارعين من خلال تقديم الحوافز المالية، تيسير القروض، وتوفير الموارد الزراعية الأساسية بأسعار مدعمة[2].

كما أن تطوير الأسواق المحلية وتعزيز التجارة الإقليمية يسهمان في تحقيق تكامل اقتصادي بين الدول الإفريقية، مما يضمن استقرار الأسعار وتحسين توافر الغذاء.

إن مكافحة الفقر وتعزيز القدرة الشرائية للسكان يعدان من الشروط الأساسية للأمن الغذائي، فكلما زادت مستويات الدخل لدى الأفراد، زادت قدرتهم على شراء الغذاء وتوفير تغذية مناسبة لأسرهم، مما يقلل من معدلات سوء التغذية والمجاعات.

لتحقيق ذلك، يجب على الحكومات الإفريقية تنفيذ برامج تنموية مستدامة تركز على خلق فرص العمل، تحسين ظروف المعيشة، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي.

ومن العوامل الهامة الأخرى، التصدي للتغيرات المناخية التي تؤثر سلبًا على الأمن الغذائي في القارة، حيث يتطلب ذلك تبني استراتيجيات زراعية متكيفة مع الظروف البيئية مثل اعتماد نظم ري حديثة، زراعة محاصيل مقاومة للجفاف، وتوسيع استخدام الطاقة المتجددة في العمليات الزراعية. كما أن تعزيز التعليم والتدريب الزراعي

---

[1]–عبد الغفور أحمد؛الأمن الغذائي: مفهومه قياسه متطلباته. الأردن :دار أمنة للنشر والتوزيع، 2014. ص 76

[2]– المرجع نفسه. ص 77.

يلعب دورًا محوريًا في تحسين إنتاجية المزارعين وضمان استدامة الموارد الزراعية، فمن خلال توفير برامج تدريبية متخصصة ونشر الوعي الزراعي، يمكن للمزارعين تبني أساليب إنتاج أكثر كفاءة وتحقيق استدامة زراعية طويلة الأمد[1].

وأخيرا، فإن التعاون الإقليمي والدولي بين الدول الإفريقية والمنظمات الدولية يشكل عاملًا رئيسيًا لتحقيق الأمن الغذائي، فمن خلال تعزيز التعاون في مجالات البحث الزراعي، تبادل الخبرات، والاستفادة من التمويلات الدولية، يمكن للدول الإفريقية تحقيق تقدم ملموس في تأمين الغذاء لسكانها وضمان استدامته للأجيال القادمة[2].

إن تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا يتطلب مقاربة شاملة تشمل الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية، مع التركيز على الاستدامة البيئية والتكنولوجيا الزراعية الحديثة. ويستلزم ذلك تضافر الجهود بين الحكومات، المنظمات الدولية، والقطاع الخاص لضمان وصول الغذاء بشكل عادل ومستدام لجميع سكان القارة.

المطلب الثالث : الإشكالات المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في القارة الإفريقية

يمثل الأمن الغذائي في المنطقة تحديا متزايدا في ظل التغيرات الديموغرافية والمناخية والاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على القدرة على توفير الغذاء لسكانها. فالزيادة السكانية السريعة، والتغيرات المناخية المتطرفة، والاعتماد المفرط على الواردات الغذائية تشكل ثلاث قضايا جوهرية تستدعي حلولًا مستدامة. وفي هذا السياق، تبرز ثلاثة تحديات رئيسية تؤثر على الأمن الغذائي في المنطقة، وهي تغير المناخ، النمو السكاني السريع، والنظام الغذائي والتغذية[3].

أولا: تغير المناخ وتأثيره على الإنتاج الزراعي

يشكل تغير المناخ أحد أكبر العوائق التي تواجه الأمن الغذائي في المنطقة، حيث يؤدي ارتفاع درجات الحرارة وزيادة التقلبات المناخية إلى تفاقم مشكلات الجفاف والتصحر، مما يؤثر على إنتاجية الأراضي الزراعية. ويعاني

---

[1]–ناصر مراد؛"سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية".مجلة جديد الاقتصاد.العدد 05. 2010، (د،م ،ن). ص50.

[2]– شيماء تركان صالح؛"السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية: انتشار النووي نموذجا".رسالة ماجستير.(جامعة النهرين، العراق،(د ،ت ،ن)) .ص2

[3]–فريد بلحاج ،آيات سليمان،**الأمن الغذائي مشكلة تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولكن هناك سبلاً لعلاجها**، صحيفة الشرق الأوسط . تاريخ الولوج :2025.02.18، 14:15. متحصل عليه من الرابط :www.albankaldawli.org

نصف سكان المنطقة بالفعل من ندرة الموارد المائية، ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد من المياه المتاحة إلى النصف بحلول عام 2050، بالتزامن مع زيادة عدد السكان إلى نحو 700 مليون نسمة. كما أن موجات الجراد الصحراوي التي اجتاحت أكثر من 23 بلدًا، مثل اليمن وجيبوتي، خلال عام 2020 أدت إلى تدمير المحاصيل الزراعية، مما أثر بشكل مباشر على سبل العيش والأمن الغذائي لملايين الأشخاص[1].

ثانيا: النمو السكاني السريع والتوسع الحضري

يعد النمو السكاني السريع من العوامل الرئيسية التي تزيد الضغط على الموارد الغذائية والمائية. وتتميز المنطقة بأحد أعلى معدلات النمو السكاني عالميًا، حيث يُتوقع أن يعيش 66% من السكان في المدن بحلول عام 2030. ويؤدي هذا التوسع الحضري إلى تراجع المساحات الزراعية وتزايد الحاجة إلى بنية تحتية غذائية أكثر كفاءة. وعلى الرغم من ذلك، فإن معدلات الإنتاجية الزراعية لم تواكب هذا النمو السريع، باستثناء مصر التي تجاوزت إنتاجيتها الزراعية المتوسط العالمي، مما يعكس الحاجة إلى تطوير سياسات زراعية فعالة لتعزيز الإنتاج المحلي في بقية دول المنطقة.

ثالثا: النظام الغذائي والتغذية

تعتمد دول المنطقة بشكل كبير على الواردات الغذائية، خاصة القمح والحبوب الأساسية، حيث يتم استيراد نصف الاحتياجات الغذائية من الخارج، وترتفع هذه النسبة إلى 90% في دول مجلس التعاون الخليجي. وتعتمد معظم الدول على القمح المدعوم الذي يشكل ثلث السعرات الحرارية التي يستهلكها السكان، مما أدى إلى انتشار أنماط غذائية غير صحية. ونتيجة لذلك، يعاني ما بين ربع وثلث السكان البالغين من السمنة، بينما يعاني آخرون من التقزم وسوء التغذية. وتشير الإحصاءات إلى أن حوالي نصف الأطفال في اليمن وثلث الأطفال في جيبوتي يعانون من نقص الوزن، مما يؤثر على نموهم الإدراكي والصحي ويترك تداعيات طويلة الأمد على مستقبلهم الاقتصادي والاجتماعي[2].

---

[1]– المرجع نفسه .

[2]–محمد مصطفى سالت ؛مرجع سابق. ص 45.

إن مواجهة هذه الإشكالات تتطلب استراتيجيات متكاملة تشمل تطوير الإنتاج الزراعي، تحسين إدارة الموارد المائية، تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية، وتعزيز أنماط غذائية أكثر صحة واستدامة، بما يضمن الأمن الغذائي للأجيال القادمة.

المطلب الرابع : الجهود الدولية لتحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا

بناء على خطة الأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة، والتي تسعى إلى القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز الأمن الغذائي، وضمان تغذية صحية، ودعم الزراعة المستدامة، فقد شهدت أفريقيا جهودا مكثفة من قبل المنظمات الدولية لمواجهة التحديات المتعلقة بالغذاء والتنمية الزراعية. وتأتي هذه الجهود في ظل التغيرات المناخية المتسارعة، والتقلبات الاقتصادية العالمية، والاضطرابات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي في القارة[1].

أولا: دور البنك الدولي في دعم الأمن الغذائي في أفريقيا

في هذا السياق، أعلن البنك الدولي استعداده لتقديم الدعم المالي والفني للدول الأفريقية، بهدف مساندة الإنتاج المحلي للغذاء، وتحسين سلاسل التوريد، وتعزيز التسويق التجاري للمنتجات الزراعية، مما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية. كما يعمل البنك على إدارة المخاطر الزراعية، من خلال وضع استراتيجيات للتكيف مع الأزمات الاقتصادية والبيئية التي تؤثر على الإنتاج الزراعي. وتشمل هذه الأزمات ارتفاع تكاليف الطاقة والأسمدة نتيجة التقلبات في الأسواق العالمية، إضافةً إلى تداعيات الجفاف والتغيرات المناخية التي تؤثر سلبا على المحاصيل الزراعية

ومن ضمن المبادرات التي أطلقها البنك، برامج الحماية الاجتماعية الموجهة نحو التغذية، والتي تهدف إلى تقديم الدعم للفئات الأكثر ضعفا، وضمان حصولها على الغذاء الصحي، لا سيما في المناطق التي تعاني من معدلات مرتفعة من الفقر وسوء التغذية. كما يساهم البنك في إصلاح أنظمة الدعم الغذائي، من خلال تحسين كفاءة توزيع الموارد، وضمان وصول المساعدات الغذائية إلى المستحقين بشكل عادل وفعال. إضافةً إلى ذلك،

[1]–حنان سفيان؛"دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الذاتي الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري".رسالة ماجستير.(قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011). ص 65.

يعمل البنك على تعزيز آليات رصد المعاملات التجارية للمنتجات الزراعية، بهدف تحقيق استقرار الأسواق المحلية، ومنع تقلبات الأسعار التي قد تؤثر على المستهلكين والمزارعين على حد سواء[1].

ثانيا: برنامج تعزيز قدرة أنظمة الغذاء على الصمود في شرق وجنوب أفريقيا

في إطار الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي، تم إطلاق برنامج "تعزيز قدرة أنظمة الغذاء على الصمود في شرق وجنوب أفريقيا"، بميزانية تبلغ 2.3 مليار دولار. يهدف هذا البرنامج إلى دعم دول المنطقتين في تطوير أنظمتها الغذائية، بما يمكنها من التكيف مع التحديات الاقتصادية والبيئية، وتحقيق استدامة الإنتاج الزراعي. ويشمل البرنامج عدة محاور، من بينها:"

- **تحسين البنية التحتية الزراعية،** من خلال تطوير أنظمة الري، وبناء مخازن الحبوب، وتحسين طرق النقل والتوزيع، لضمان وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق بكفاءة.
- **تعزيز قدرات المزارعين المحليين،** عبر توفير الدعم الفني والتدريب على تقنيات الزراعة الحديثة، التي تساهم في زيادة الإنتاجية، وتقليل الهدر في الموارد.
- **تعزيز التعاون بين الوكالات الدولية،** لضمان استجابة أكثر فعالية للأزمات الغذائية التي قد تنشأ نتيجة الكوارث الطبيعية، أو الاضطرابات الاقتصادية، أو النزاعات المسلحة.

ومن المتوقع أن يُسهم هذا البرنامج في تحقيق طفرة في الإنتاج الزراعي، وتعزيز قدرة أنظمة الغذاء على الصمود، مما يسهم في تحسين الأمن الغذائي للملايين من سكان المنطقة."[2]

ثالثا: خطة بنك التنمية الأفريقي لمواجهة العجز الغذائي

على صعيد آخر، يعمل بنك التنمية الأفريقي على مواجهة أزمة العجز الغذائي التي تفاقمت نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، والتي أثرت بشكل مباشر على إمدادات الغذاء، وخصوصًا القمح الذي تعتمد عليه العديد من الدول الأفريقية. وفي هذا الإطار، وضع البنك خطة بقيمة مليار دولار تهدف إلى زيادة إنتاج القمح في القارة، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتعزيز الاكتفاء الذاتي.

وتعتمد هذه الخطة على عدة محاور رئيسية، أبرزها:"

---

[1]– المرجع نفسه . ص ص 66 – 68.

[2]–محمد مصطفى سالت ؛مرجع سابق . ص 55.

- **دعم 40 مليون مزارع أفريقي**، عبر تزويدهم بالبذور المحسّنة، والأسمدة، والتقنيات الزراعية الحديثة التي تساهم في زيادة إنتاجية الحقول.
- **تبني تقنيات مقاومة للتغيرات المناخية**، حيث يتم تشجيع استخدام أساليب الزراعة الذكية، التي تعتمد على تقنيات الري الحديث، وتحسين استغلال الأراضي الزراعية، لضمان تحقيق إنتاج مستدام في ظل التغيرات المناخية.
- **زيادة إنتاج الحبوب الغذائية المختلفة**، بحيث لا يقتصر الدعم على القمح فقط، بل يشمل المحاصيل الأساسية الأخرى مثل الذرة، والدخن، والأرز، لضمان تنويع مصادر الغذاء، وتحقيق استقرار في سلاسل الإمداد الغذائي."[1]

تمثل الجهود الدولية، التي تقودها مؤسسات مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي، خطوة سديدة نحو تعزيز الأمن الغذائي في أفريقيا، وتحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي. ومن خلال الاستثمارات المستمرة، وتطوير البنية التحتية، وتحسين أساليب الزراعة، يمكن للقارة الأفريقية أن تحقق طفرة في الإنتاج الزراعي، وتصبح لاعبا رئيسيا في السوق الغذائية العالمية. ومع توفر الإرادة السياسية والدعم الدولي، يمكن لأفريقيا أن تتحول من قارة تعاني من انعدام الأمن الغذائي إلى مركز رئيسي للإنتاج الزراعي المستدام، مما يحقق فوائد اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق.

[1]–المرجع نفسه . ص 57

المبحث الثالث :المقاربات النظرية المفسرة للأمن الغذائي

يعتبر الأمن الغذائي من القضايا المحورية التي تشغل اهتمام العديد من الدول والمنظمات الدولية في الوقت الحالي، نظرا لتأثيره المباشر على استقرار المجتمعات وأمنها الاجتماعي والاقتصادي. حيث يتعدى الأمن الغذائي من مجرد العمل على ضمان وتوفير الغذاء، لينتقل إلى القدرة على الوصول إليه بشكل مستدام، مع ضمان تنوعه وجودته. من هنا، تعدّدت المقاربات النظرية التي تفسر وتُبيّن كيفية تحقيق الأمن الغذائي ، حيث تختلف هذه المقاربات باختلاف أولويات كل دولة واحتياجاتها الاقتصادية والسياسية[1].

و عليه يمكن تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: المقاربة الواقعية الجديدة

تعتبر المقاربة الواقعية الجديدة من المقاربات الرائدة في تفسير الأمن في عمومه و الأمن الغذائي بشكل خاص ،و هي تعد من المنطلقات الفكرية التي تركز بشكل أساسي على الدولة بوصفها الفاعل الرئيسي في تأمين احتياجاتها الغذائية.

هذه المقاربة تندرج ضمن النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، التي تضع الدولة في صميم اهتماماتها وتعتبرها الوحدة الأساسية في النظام الدولي. حيث يعتبر الأمن الغذائي جزءاً مهماً من الأمن القومي للدولة، وبالتالي، يجب أن يكون ضمن أولويات السياسات الوطنية[2]:

أوّلا : السيادة الوطنية والأمن الغذائي

في إطار المقاربة الواقعية الجديدة، تُعتبر السيادة الوطنية من المبادئ الأساسية التي تحدد سياسة الدولة تجاه الأمن الغذائي. فالدولة يجب أن تكون قادرة على التحكم الكامل في مواردها الزراعية وتحديد سياساتها الزراعية بما يتناسب مع احتياجاتها الداخلية، دون أن تتأثر بالتحديات الخارجية أو الضغوط من أطراف دولية. هذا يعني

---

[1]–الطاهر مبروكي؛"دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي". مجلة الباحث. العدد 05. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007.ص 23.

[2]– حسين سالم جاسم البغدادي؛"تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وإمكانية تحقيقه".مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية. المجلد 16، العدد03.جامعة القادسية، العراق، 2014. ص 169.

أن الدولة تعمل على تأمين إنتاج غذائي محلي مستدام، بعيدًا عن الاعتماد المفرط على الاستيراد من الخارج، مما يعزز استقلالها عن الأسواق العالمية ويمنحها القدرة على حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية.

إضافة إلى ذلك، تعتبر المقاربة الواقعية الجديدة أن الأمن الغذائي لا يتعلق فقط بتوفير الغذاء ولكن يرتبط أيضًا بضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي في الدولة. في حالات الأزمات الاقتصادية أو السياسية، يمكن أن يؤدي نقص الغذاء إلى اضطرابات قد تهدد الاستقرار الداخلي. لذا فإن تأمين الغذاء المحلي يُعد من الوسائل الفعالة لضمان الحفاظ على استقرار الدولة وسلامتها الوطنية[1].

ثانيا : السيادة الغذائية كأداة لتحقيق الاستقلال الغذائي

تستخدم المقاربة الواقعية الجديدة مفهوم "السيادة الغذائية" كأداة رئيسية لتحقيق الاستقلال الغذائي. هذا المفهوم الذي يُعرّف على أنه :" قدرة الدولة على إنتاج طعامها الخاص وتحديد سياساتها الزراعية بحرية تامة، بعيدا عن تأثيرات القوى الخارجية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية".

وبذلك، تسعى العديد من الدول إلى تبنيّ هذه المقاربة بغية تطوير برامج وسياسات تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي المحلي وذلك من خلال تحسين أساليب الزراعة، وتعزيز البحوث الزراعية، والاستثمار في البنية التحتية[2].

و وفقا لهذه المقاربة يمكن تبنّي سياسات تهدف إلى حماية الفلاحين المحليين من المنافسة غير العادلة في السوق العالمية، خصوصًا في ظل تدفق المنتجات الزراعية المستوردة التي قد تكون أرخص من المنتجات المحلية. ومن خلال فرض رسوم جمركية، أو حصص استيراد، أو حتى دعم قطاع الزراعة المحلي، تسعى الدول إلى الحد من الاعتماد على الدول الأخرى في تأمين حاجاتها الغذائية.

ثالثا: الاستقلال في الإنتاج والتصدير

بناءً على المبادئ السابقة، تسعى الدول إلى تحقيق استقلال نسبي في إنتاج المواد الغذائية الأساسية مثل الحبوب، والخضروات، والفواكه، واللحوم، مما يسمح لها بتأمين احتياجاتها الغذائية المحلية بشكل مستمر. وعلاوة

[1]– حسين عبد المطلب الأسرج؛"الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الخاص في تحقيقه".النشرة المصرفية العربية باتحاد المصارف العربية. لبنان، 2014. ص 5

[2]– المرجع نفسه . ص 6.

على ذلك، في حال توافر فائض من الإنتاج الزراعي، تسعى بعض الدول إلى تطوير قدراتها التصديرية بما يعود عليها بعائدات مالية تساعدها في دعم الاقتصاد الوطني[1].

إحدى جوانب المقاربة الواقعية الجديدة تتمثل في دعم الدولة للزراعة المحلية من خلال تخصيص ميزانيات ضخمة لتمويل مشاريع زراعية مبتكرة، وتوفير القروض الزراعية المدعومة، وتحفيز الابتكار الزراعي عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة في تحسين الإنتاج. كما أن تبني هذه السياسات يُعتبر خطوة استراتيجية نحو تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الزراعي المحلي في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

رابعا : الحفاظ على استقرار الأسعار والسيطرة على الأسواق الغذائية

تؤمن المقاربة الواقعية الجديدة أيضًا بأن الدولة يجب أن تتخذ إجراءات للحفاظ على استقرار أسعار المواد الغذائية داخل حدودها. في هذا السياق، يمكن أن تتدخل الدولة في الأسواق من خلال آليات متعددة، مثل تحديد الحد الأدنى للأسعار، أو فرض رقابة على الأسواق لضمان توفر المواد الغذائية بأسعار معقولة للمستهلكين. كما أن الحكومات التي تتبنى هذه المقاربة قد تسعى إلى إنشاء مخزونات غذائية إستراتيجية يمكن اللجوء إليها في حالات الأزمات أو الطوارئ[2].

إن التدخل الحكومي في السوق، في هذه الحالة، يُعتبر عنصرًا أساسيًا في ضمان استقرار النظام الغذائي الداخلي، وهو ما يتماشى مع رؤية المقاربة الواقعية الجديدة التي ترى أن الحفاظ على الأمن الغذائي يتطلب من الدولة أن تكون فاعلاً رئيسيًا في جميع مراحل الإنتاج، من الزراعة إلى التوزيع.

باختصار، تركز المقاربة الواقعية الجديدة للأمن الغذائي على دور الدولة في ضمان استقرارها الغذائي من خلال تعزيز سيادتها الغذائية، ودعم الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الواردات الخارجية. ويعتبر تأمين الغذاء

---

[1]– عدنان السيد حسين؛نظرية العلاقات الدولية. بيروت : دار أمواج، 2003.ص 49.

[2]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ؛ " أثر فيروس كورونا المستجد(كوفيد_19) على الأمن الغذائي في العراق"، 2020. تاريخ الولوج : 24.02.2025 . متحصل عليه من الرابط:

https://iraq.un.org/ar/149804-%D8%A3%D8%AB%D8%B1-

الوطني جزءًا من إستراتيجيات الدولة الكبرى في حماية مصالحها الوطنية وتعزيز قوتها الاقتصادية والسياسية في مواجهة التحديات العالمية.

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية

المقاربة الليبرالية للأمن الغذائي تتبنى فلسفة الاقتصاد الحر والتجارة العالمية كأداة رئيسية لتحقيق الأمن الغذائي. تختلف هذه المقاربة بشكل كبير عن المقاربة الواقعية الجديدة، حيث ترى أن الأسواق العالمية قادرة على توفير الغذاء بأسعار أقل وأفضل جودة من خلال تعزيز التجارة الحرة والاندماج في الاقتصاد العالمي[1].

في هذا السياق، يعتقد أنصار المقاربة الليبرالية أنّ تحرير التجارة وتقليل القيود على التبادل التجاري بين الدول يُسهم في تحقيق الأمن الغذائي بشكل أكثر كفاءة.حيث تعتبر الأسواق العالمية وسيلة فعالة لتأمين إمدادات الغذاء، لأنها تسمح للدول بالوصول إلى مجموعة متنوعة من المنتجات الغذائية بأسعار تنافسية. يتم ذلك من خلال زيادة العرض الغذائي وتوسيع الخيارات المتاحة للمستهلكين، مما يساهم في تلبية احتياجاتهم بشكل أفضل.

تؤكد المقاربة الليبرالية على أهمية التكامل الاقتصادي الدولي، حيث ترى أن الدول التي تتبنى سياسات اقتصادية مفتوحة تجد فرصًا أكبر للتعاون التجاري والاقتصادي مع دول أخرى. هذا التعاون لا يقتصر فقط على توفير الغذاء، بل يشمل أيضًا تبادل التكنولوجيا الزراعية الحديثة، مما يسهم في تحسين الإنتاجية الزراعية في الدول النامية[2].

على سبيل المثال، يمكن للدول التي تفتقر إلى القدرة على إنتاج بعض السلع الغذائية أن تستوردها من الدول التي تتمتع بقدرة أكبر على الإنتاج. هذا لا يعزز فقط تنوع الغذاء المتاح، بل أيضًا يساهم في استقرار أسواق الغذاء عبر الحدود. يمكن أن يؤدي تحرير التجارة أيضًا إلى تحسين الابتكار في قطاع الإنتاج الزراعي، حيث يمكن أن تستفيد الشركات الزراعية من تقنيات حديثة مثل الزراعة الذكية، التي تعتمد على التكنولوجيا والبيانات لتحسين كفاءة الإنتاج وتقليل الفاقد الغذائي.

---

[1]– حسين عبد المطلب الأسرج؛مرجع سابق. ص 10.

[2]– كمال الدين بن عيسى ، فتيحة كبيري؛"تحدي الأمن الغذائي في الجزائر ".مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. 2017، ص 138

تُعتبر الشركات الخاصة، بما في ذلك الشركات الزراعية الكبرى، فاعلين أساسيين في هذه المقاربة. إذ تؤمن المقاربة الليبرالية بأن القطاع الخاص يجب أن يلعب دورًا أكبر في تعزيز الأمن الغذائي من خلال تطوير أساليب الإنتاج، وتصنيع المنتجات الغذائية، وتحسين سلاسل التوريد. يعتمد النموذج الليبرالي على زيادة الإنتاجية الزراعية عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة والتوسع في استخدام أساليب الزراعة الموجهة نحو السوق[1].

كما أن المقاربة الليبرالية تشدد على أهمية تنوع مصادر الغذاء، حيث يمكن أن يتم ذلك من خلال التجارة العالمية التي تسمح للدول بالحصول على منتجات غذائية لا يمكنها إنتاجها محليًا. وبالتالي، يمكن للدول التي تعتمد على الاستيراد أن تؤمن الغذاء بتكاليف أقل، مما يعزز قدرتها على مواجهة الأزمات الغذائية المحتملة.

على الرغم من فوائد التجارة الحرة في تأمين الإمدادات الغذائية، هناك بعض التحفظات التي تطرحها هذه المقاربة حول آثارها على الفئات الضعيفة داخل الدول. قد تؤدي التجارة العالمية إلى تحولات في الأسواق المحلية، مما يؤثر على بعض المزارعين الذين لا يستطيعون التكيف مع المنافسة العالمية. لذلك، تدعو المقاربة الليبرالية إلى تعزيز سياسات الدعم والتأمين الاجتماعي لتخفيف هذه الآثار السلبية.

في النهاية، تتمثل رؤية المقاربة الليبرالية في أن تحقيق الأمن الغذائي لا يتطلب الاكتفاء الذاتي الكامل، بل الاعتماد على شبكة التجارة العالمية والاقتصاد الحر كوسيلة لضمان توافر الغذاء بشكل مستدام وبأسعار معقولة.

[1]–المرجع نفسه . ص 139.

خلاصة الفصل :

يتناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لجائحة كورونا والأمن الغذائي في إفريقيا، بداية يمكن ضبط تعريف جائحة كورونا فيما يلي:بالنسبة **فيروس كورونا2** ، و هو متلازمة الجهاز التنفسي الحادة ، هذا الفيروس شديد العدوى ، و هو مسؤول عن مرض الجهاز التنفسي .أما جائحة كورونا فهي عبارة عن أزمة صحية عالمية سببها **فيروس كورونا المستجد(SARS-CoV-2)** ، الذي ظهر لأول مرة في مدينة وهان الصينية أواخر عام 2019. انتقل الفيروس بسرعة كبيرة بين الدول، مما دفع منظمة الصحة العالمية في مارس 2020 إلى تصنيفه **كجائحة عالمية**، نظرًا لانتشاره الواسع وتأثيره الكبير على الصحة العامة.

أما الأمن الغذائي فيعتبر حق أساسي لكل فرد في الوصول إلى غذاء كافٍ وآمن، تم توضيح الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم مثل توافر الغذاء، الوصول إليه، استقرار الإمدادات الغذائية، واستخدامها بشكل فعّال.

على مستوى القارة الإفريقية :رغم الإمكانيات الضخمة التي تزخر بها القارة (الطبيعية و البشرية) إلا أنها تعاني العديد من الإشكالات تحول دون تحقيق الأمن الغذائي. و هو ما أدى إلى السعي على المستويين القاري و العالمي لبذل جهود كبيرة بغية التقليل أو الحد من أزمة الغذاء في إفريقيا.

على المستوى النظري : تتجلى بعض المقاربات النظرية المفسرة للأمن الغذائي من بينها :المقاربة الواقعية الجديدة التي تفسر في مضمونها على بعض المفاهيم المهمة **(السيادة الوطنية والأمن الغذائي – السيادة الغذائية كأداة لتحقيق الاستقلال الغذائي – الاستقلال في الإنتاج والتصدير – الحفاظ على استقرار الأسعار والسيطرة على الأسواق الغذائية)**. بالإضافة إلى المقاربة الليبرالية التي تتبنّى فلسفة الاقتصاد الحر والتجارة العالمية كأداة رئيسية لتحقيق الأمن الغذائي

الفصل الثاني

تمهيد :

تعدّ جائحة كورونا (كوفيد-19) من الأحداث العالمية التي تركت آثارا عميقة على مختلف القطاعات، وكان قطاع الأمن الغذائي في إفريقيا من أكثر القطاعات تأثرًا. فقد كشفت الجائحة عن التحديات الهيكلية التي تواجهها نظم الإمداد الغذائي في القارة، وأبرزت الحاجة إلى استراتيجيات فعّالة لضمان الأمن الغذائي[1].

يهدف هذا الفصل إلى استعراض وتحليل اثار جائحة كورونا على الأمن الغذائي في إفريقيا ، من خلال التركيز على التحديات التي واجهتها القارة ، والسياسات الوطنية المتبعة، وأشكال التعاون الإقليمي والدولي.يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث رئيسية:

- ✓ المبحث الأول: مؤشرات تراجع الأمن الغذائي في إفريقيا(2022-2020)

يتناول هذا المبحث تحليل مؤشرات تراجع الأمن الغذائي في إفريقيا خلال الفترة من 2020 إلى 2022، مع التركيز على التأثيرات السلبية لجائحة كورونا على الإنتاج الزراعي وأسعار المواد الغذائية،

- ✓ المبحث الثاني: الجهود الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي

يستعرض هذا المبحث السياسات الزراعية ودعم الإنتاج المحلي، وتطوير أنظمة التخزين والتوزيع للحد من الفاقد الغذائي، ودعم صغار المزارعين وتعزيز التمويل الزراعي.

- ✓ المبحث الثالث: التعاون الإقليمي والدولي في تحقيق الأمن الغذائي

يتناول هذا المبحث دور الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية في تعزيز الأمن الغذائي، والشراكات الدولية وبرامج المساعدات الغذائية، والتكنولوجيا والابتكار في تحسين الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

من خلال هذا التمهيد، نسعى إلى تسليط الضوء على أهمية تطوير استراتيجيات شاملة ومستدامة لضمان تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا، خاصة في ظل التحديات التي أفرزتها جائحة كورونا.

[1]- شيرين المنشاوى؛**تحديات وسياسات تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول شمال إفريقيا**، مجلة العلوم الزراعيةوالبيئية، المجلد 7، العدد 13، جوان 2023. ص 86

المبحث الأول: مؤشرات تراجع الأمن الغذائي في إفريقيا(2020-2022)

شهدت القارة الإفريقية خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2022 تدهورًا متسارعًا في أوضاع الأمن الغذائي، نتيجة مجموعة من العوامل المتداخلة، من أبرزها التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد-19 على القارة ، إضافة إلى التغيرات المناخية التي أثرت على الإنتاج الزراعي. وقد انعكست هذه الأزمات بشكل واضح على المؤشرات الأساسية للأمن الغذائي، لا سيما معدل انتشار النقص التغذوي، ومعدل الجوع، ومعدل انعدام الأمن الغذائي بنوعيه المعتدل والشديد. و عليه سوف يتم فيما يلي استعراض هذه المؤشرات بناءً على بيانات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وتقاريرها الإحصائية السنوية أثناء و بعد الجائحة [1]. حيث يتناول هذا المبحث هذه المؤشرات من خلال ثلاثة مطالب رئيسية:

المطلب الأول: مؤشر انتشار النقص التغذوي

يُعدّ مؤشر انتشار النقص التغذوي (Prevalence of Undernourishment - PoU) أحد أهم المؤشرات المعتمدة في قياس حالة الجوع المزمن على المستوى العالمي، وهو يعكس نسبة السكان الذين لا يحصلون بانتظام على الحد الأدنى من الطاقة الغذائية اللازمة للحفاظ على حياة صحية ونشيطة. ويُستخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لمتابعة التقدم نحو تحقيق المقصود من أهداف التنمية المستدامة، والذي ينص على القضاء على الجوع بحلول عام 2030[2].

---

[1]- مريامة بريهموش؛"انعكاسات جائحة كورونا على الأمن الغذائي في إفريقيا: دراسة في الأضرار وتحديات تحقيق السيادة الغذائية".المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية.المجلد 6،العدد 2. ديسمبر 2022.ص 280

[2]- فيروز مصطفى؛"سلاسل التوريد الأفريقية في ظل جائحة كورونا .... فرص وتحديات"،المركز العربي للدراسات الاقتصادية، 2020، تاريخ الولوج: 2025.04.13 متحصل عليه من الرابط :

https://acrs.albawabhnews.com/42984?utm

على مستوى القارة الإفريقية، شهد هذا المؤشر خلال الفترة من 2020 إلى 2022 تراجعا كبيرًا، حيث تزايد عدد السكان الذين يعانون من نقص تغذوي مزمن نتيجة عدة عوامل متداخلة، على رأسها الأزمات الصحية (جائحة كوفيد-19)، والاضطرابات الجيوسياسية (الحرب في أوكرانيا)، فضلًا عن الأزمات المناخية والاقتصادية التي تؤثر على الإنتاج المحلي والأسعار وتوفر الغذاء[1].

أولاً: تطور المعدل خلال الفترة 2019-2022

تشير البيانات إلى أن النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من النقص التغذوي في إفريقيا بلغت حوالي 18.6%في عام 2019، أي قبل بداية جائحة كوفيد-19. ومع بداية الجائحة في 2020، قفزت النسبة إلى 19.5%نتيجة الصدمات التي لحقت بسلاسل الإمداد وفقدان الوظائف وانخفاض الدخل، ثم سجلت 19.4%في عام 2021، و 19.7%في عام 2022. هذا الارتفاع يُترجم إلى ما يزيد عن 57مليون شخص إضافي أصبحوا يعانون من الجوع خلال ثلاث سنوات فقط[2].

ويبيّن الجدول التالي هذا التطور:

الجدول 1:تطور معدل انتشار النقص التغذوي في إفريقيا (2019-2022)

السنة	معدل الانتشار (%)	عدد الأشخاص المتأثرين (بالمليون)
2019	18.6	225
2020	19.5	264
2021	19.4	271
2022	19.7	282

المصدر : www.fao.org/faostat/ar/#data/FS.

[1]- هايدي الشافعي؛"أزمة مُركّبة: "كوفيد-19" يعمق أزمة الأمن الغذائي في إفريقيا". المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية. 2020، تاريخ الولوج : 20.04.2025 متحصل عليه من الرابط:https://ecss.com.eg/10920/?utm

[2]-Andrea Lavazza,Mirko Farina,COVID-19 and the Risk to Food Supply Chains Along the Silk Road, A Global Perspective, Frontiers in Public Health2020 .p 33

ثانيًا: التوزيع الإقليمي داخل إفريقيا

لا يتوزع النقص التغذوي بشكل متساوٍ بين مختلف الأقاليم الفرعية للقارة. فقد أظهرت البيانات أن جميع الأقاليم الفرعية شهدت زيادة في النقص التغذوي خلال عام 2022 مقارنة بعام 2021، لكن بدرجات متفاوتة[1]:

- ✓ **شمال إفريقيا** :ارتفع المعدل من 6.9% إلى 7.5%، أي زيادة بنحو مليوني شخص.
- ✓ **إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى** :من 22.2% إلى 22.5%، وهي النسبة الأعلى في القارة، تعادل نحو 9 ملايين شخص.
- ✓ **إفريقيا الجنوبية** :سجلت أعلى زيادة بمعدل 1.1 نقطة مئوية.
- ✓ **إفريقيا الوسطى** :شهدت زيادة بـ 0.6 نقاط مئوية.
- ✓ **إفريقيا الشرقية والغربية** :زيادات طفيفة (0.1 نقطة مئوية لكل منهما).

ويُترجم ذلك إلى زيادات كبيرة في عدد الأشخاص الذين يواجهون الجوع، حيث أضيف نحو:

- ✓ 3ملايين شخص في إفريقيا الوسطى،
- ✓ 3ملايين في إفريقيا الشرقية،
- ✓ 2مليون في إفريقيا الغربية،
- ✓ 1مليون في إفريقيا الجنوبية.

ثالثًا: المقارنة العالمية ومكانة إفريقيا

تُعدّ إفريقيا أكثر أقاليم العالم تضررًا من حيث انتشار النقص التغذوي، حيث بلغت النسبة فيها حوالي **20%**من السكان في سنة 2022، مقابل[2]:

- ✓ **8.5%**في آسيا،
- ✓ **6.5%**في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي،

---

[1]Baldwin, R. & Freeman, R., Supply chain contagion waves: Thinking ahead on manufacturing 'contagion and reinfection' from the COVID Available at: https://voxeu.org/article/covid-concussion-and-supply- chain-contagion-waves

[2]– عبد الله الحاج سليم؛"**تأثير أزمة جائحة كوفيد–19 على الأمن الغذائي في الجزائر**". *مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد* 08، العدد 01، 2024، ص 890

- ✓ **7%**في أوقيانوسيا.

لكن من حيث عدد الأشخاص، فإن آسيا ما زالت تضم العدد الأكبر بسبب كثافة سكانها، بينما تمثل إفريقيا **38%من إجمالي عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع في العالم،** وهي نسبة لا تتناسب مع وزنها الديمغرافي (حوالي 17% فقط من سكان العالم).

رابعًا: توقعات المستقبل حتى 2030

تشير توقعات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن إفريقيا تسير نحو مستقبل أكثر صعوبة فيما يخص الأمن الغذائي. فمن المتوقع أن يبلغ عدد السكان الذين يعانون من النقص التغذوي في القارة نحو **300مليون شخص بحلول سنة 2030،** أي بزيادة حوالي **18مليون شخص عن سنة 2022،** ما لم تُتخذ إجراءات عاجلة وفعالة لمعالجة الأسباب الجذرية للجوع[1].

المطلب الثاني: مؤشر معدل الجوع

يُعبر مؤشـر معدل الجوع عن النسـبة المئوية لعدد الأشـخاص الذين يعانون من نقصٍ حادٍ في تناول الغذاء؛ أي الذين لا يحصـلون على ما يكفيهم من الطاقة الغذائية الضـرورية للقيام بأنشـطتهم اليومية بصـورة طبيعية. ويعتبر هذا المؤشـر مكملاً لمعدل انتشـار النقص التغذوي، إذ يركّز على حجم المعاناة الفعلية من الجوع، ويُسهم في فهم الأبعاد الكمية لما يعيشه السكان من حرمان غذائي.

خلال الفترة من 2019 إلى 2022، شـهدت إفريقيا ارتفاعاً دراماتيكياً في عدد الجياع ومعدلهم، وذلك على النحو التالي:[2].

الجدول *2*:تطور عدد الجياع ومعدل الجوع في إفريقيا (2019–2022)

[1]– عبد الله الحاج سليم؛"**تأثير أزمة جائحة كوفيد–19 على الأمن الغذائي في الجزائر** المرجع السابق. ص 890

[2]– المرجع نفسه .ص 890

السنة	عدد الجياع في إفريقيا (بالمليون)	نسبة الجياع من سكان القارة (%)	نصيب إفريقيا من الجوعى العالميين (%)
2019	225	18.6	36.7
2020	264	19.5	38.1
2021	271	19.4	37.8
2022	282	19.7	38.4

المصدر :.www.fao.org/faostat/ar/#data/FS

يتضح من الجدول أن عدد الجياع في إفريقيا ازداد من نحو 225 مليون شخص عام 2019 إلى حوالي 282 مليون شخص عام 2022، أي بزيادة إجمالية تزيد على 57 مليون شخص خلال ثلاث سنوات. وترجمت هذه الزيادة إلى ارتفاع نسبة الجياع من سكان القارة من 18.6% في 2019 إلى 19.7% في 2022.[1]

على الصعيد العالمي، يُفترض أن نحو 735مليون شخص في مواجهة مع الجوع عام 2022 (بمتوسط نطاق 691–783 مليوناً)، وكان منها 38.4%في إفريقيا، رغم أن القارة لا تشكل أكثر من 17% من إجمالي سكان العالم. وبذلك باتت إفريقيا تمثل مركز الجوع العالمي: فالزيادة الإضافية في أعداد الجياع بها توازي نحو 122 مليون شخص مقارنة بعام 2019.

أولا: أبعاد تغير معدل الجوع في إفريقيا:

التفاوت الإقليمي داخل القارة: لا يتوزع الجوع داخل إفريقيا بشكل متساوٍ؛ إذ تشهد مناطق الصراع والجفاف في شرق ووسط القارة أرقاماً أعلى بكثير من المتوسط القاري. فعلى سبيل المثال:

منطقة **إفريقيا الوسطى** سجلت معدل جوع يتجاوز 25% من السكان عام 2022.

مناطق **غرب وشرق إفريقيا** تراوحت فيها نسب الجوع بين 20–22%.

في **شمال إفريقيا**، بقي المعدل أقل (حوالي 7.5%)، لكنه سجل ارتفاعاً ملحوظاً مقارنة بـ6.9% في 2021.

[1]– الطنطاوي عطية محمود؛" أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إقليم الساحل الإفريقي". مجلة الدراساتالإفريقية، العدد 36، 2014، ص 407

ثانيا: العوامل المهيمنة

ترتبط الزيادة في معدل الجوع في إفريقيا ارتباطاً مباشراً بالآتي:

- **جائحة كوفيد-19** :إذ أدى انقطاع سلاسل الإمداد وفقدان الوظائف إلى صعوبة الحصول على الغذاء بكلفة معقولة.
- **ارتفاع أسعار المواد الغذائية** :جراء الحرب في أوكرانيا واضطرابات أسواق الطاقة والأسمدة.
- **النزاعات المسلحة والتشرد الداخلي** :خصوصاً في ساحل الصحراء الكبرى وشرق إفريقيا.
- **التغيرات المناخية** :الجفاف وارتفاع درجات الحرارة أضعف إنتاج الحبوب المحلية.

إذا استمرت هذه العوامل ، يُتوقع أن يرتفع عدد الجياع في إفريقيا إلى نحو 300مليون شخص بحلول عام 2030، ما لم تتضافر الجهود لزيادة الإنتاج المحلي، وتحسين شبكات الحماية الاجتماعية، وضبط الأسعار الغذائية الأساسية[1].

المطلب الثالث: مؤشر انعدام الأمن الغذائي

يُعد مؤشر انعدام الأمن الغذائي (Food Insecurity)من أكثر المؤشرات شمولًا في تقييم الحالة الغذائية، كونه لا يقتصر فقط على قياس الجوع المزمن، بل يُركّز على مدى قدرة الأفراد والأسر على الحصول المنتظم والكافي على الغذاء المغذي والآمن، سواءً على المدى القصير أو الطويل، ويأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر على سلوك الأفراد الغذائي[2].

و في هذا السياق ، تعتمد منظمة الأغذية والزراعة (FAO) في قياس هذا المؤشر على ما يُعرف بـ مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (FIES)، الذي يصنف الأفراد إلى ثلاث فئات:

1- آمنون غذائيًا.

2- يعانون من انعدام أمن غذائي معتدل :أي أنهم يواجهون صعوبة في تناول غذاء متنوع أو كافٍ.

3- يعانون من انعدام أمن غذائي شديد :أي أنهم اضطروا لتقليص عدد الوجبات أو قضاء أيام كاملة دون طعام.

---

[1]-Bureau of Economic Analysis;. "Gross Domestic Product, First Quarter 2020.Available". at: https://www.bea.gov/data/gdp/gross-domestic-product

[2]- بريهموش مريامة؛ مرجع سابق . ص276

أولاً: تطور المؤشر على مستوى القارة الإفريقية

أظهرت البيانات المسجّلة لسنة 2022 أن معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في إفريقيا بلغ 60.9%، ما يعني أن أكثر من نصف سكان القارة يعانون من صعوبات في الوصول إلى الغذاء الكافي. وتُعد هذه النسبة الأعلى عالميًا، بفارق كبير عن باقي الأقاليم[1].

أما معدل انعدام الأمن الغذائي الشديد وحده، فقد بلغ نحو 24%من سكان القارة، أي أن شخصًا واحدًا من كل أربعة أشخاص في إفريقيا قد مرّ بتجربة انعدام حاد في الأمن الغذائي خلال تلك السنة. كما هو مُبيّن في الجدول أدناه .

الجدول 3:نسب انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا (2022)

نوع الانعدام الغذائي	النسبة من السكان (%)
انعدام أمن غذائي معتدل أو شديد	60.9%
انعدام أمن غذائي شديد فقط	24%

المصدر :.www.fao.org/faostat/ar/#data/FS

ثانيًا: التوزيع الجغرافي داخل القارة

تختلف حدة انعدام الأمن الغذائي بين الأقاليم الفرعية في إفريقيا، كما يبين الجدول التالي:

الجدول *4:* معدل انعدام الأمن الغذائي حسب الأقاليم الفرعية في إفريقيا (2022)

[1] - ***FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO.*** *The State of Food Security and Nutrition in the World 2023: Urbanization, agrifood systems transformation and healthy diets across the rural–urban continuum. Rome: FAO.*
In : https://doi.org/10.4060/cc3017en

الإقليم الفرعي	انعدام الأمن المعتدل أو الشديد (%)	انعدام الأمن الشديد (%)
شمال إفريقيا	41.6	12.8
إفريقيا الغربية	67.8	24.9
إفريقيا الوسطى	78.4	35.2
إفريقيا الشرقية	69.1	27.3
إفريقيا الجنوبية	25.9	11.1

المصدر :.*www.fao.org/faostat/ar/#data/FS*

توضح هذه البيانات أن المناطق الأكثر تضررًا هي **إفريقيا الوسطى والشرقية والغربية**، حيث تجاوزت نسب انعدام الأمن الغذائي فيها 65%، وبلغت في إفريقيا الوسطى ذروتها بـ78.4%. أمّا **إفريقيا الجنوبية**، فهي الأقل تأثرًا نسبيًا، ولكنها لا تزال تسجل مستويات مقلقة[1].

ثالثًا: التأثيرات حسب المناطق الحضرية والريفية

أظهرت بيانات سنة 2022 أن **انعدام الأمن الغذائي أكثر انتشارًا في المناطق الريفية** مقارنة بالحضر. فقد بلغت النسبة:

- ✓ **33.3%**في المناطق الريفية،
- ✓ **28.8%**في المناطق شبه الحضرية،
- ✓ **26%**في المناطق الحضرية.

ويُعود هذا التفاوت إلى ضعف البنى التحتية، وبعد المسافات عن مراكز توزيع الغذاء، وانخفاض مستويات الدخل في الريف، ما يضعف من قدرة السكان على شراء أو إنتاج غذاء كافٍ.

رابعًا: التفاوت بين الجنسين

كشفت الإحصائيات عن **فجوة نوعية واضحة بين الذكور والإناث** من حيث التعرض لانعدام الأمن الغذائي. فقد بلغت نسبة النساء البالغات اللاتي يعانين من انعدام أمن غذائي معتدل أو شديد حوالي

[1]– عدالة العجال، وليد شرارة ؛"دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر".مجلة رؤى اقتصادية.العدد السابع ،2014، ص 137

27.8%، مقارنة بـ **25.4%**بين الرجال. وتزداد الفجوة في المناطق الريفية وبين النساء المعيلات للأسر، وتُعزى إلى تراجع فرص العمل، وزيادة الأعباء المنزلية، خاصة بعد الجائحة.

خامسًا: مقارنة عالمية

رغم أن انعدام الأمن الغذائي في العالم لم يشهد تغيّراً كبيرًا في النسبة الإجمالية بين 2021 و2022، إلا أن إفريقيا كانت من بين الأقاليم القليلة التي سجلت **ارتفاعًا ملموسًا**، سواء في الشدة المعتدلة أو الشديدة، ما يعكس هشاشة النظام الغذائي في القارة واستمرارها في مواجهة تحديات معقدة[1] .كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل 1:نسبة سكان العالم الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي حسب الأقاليم (2022)

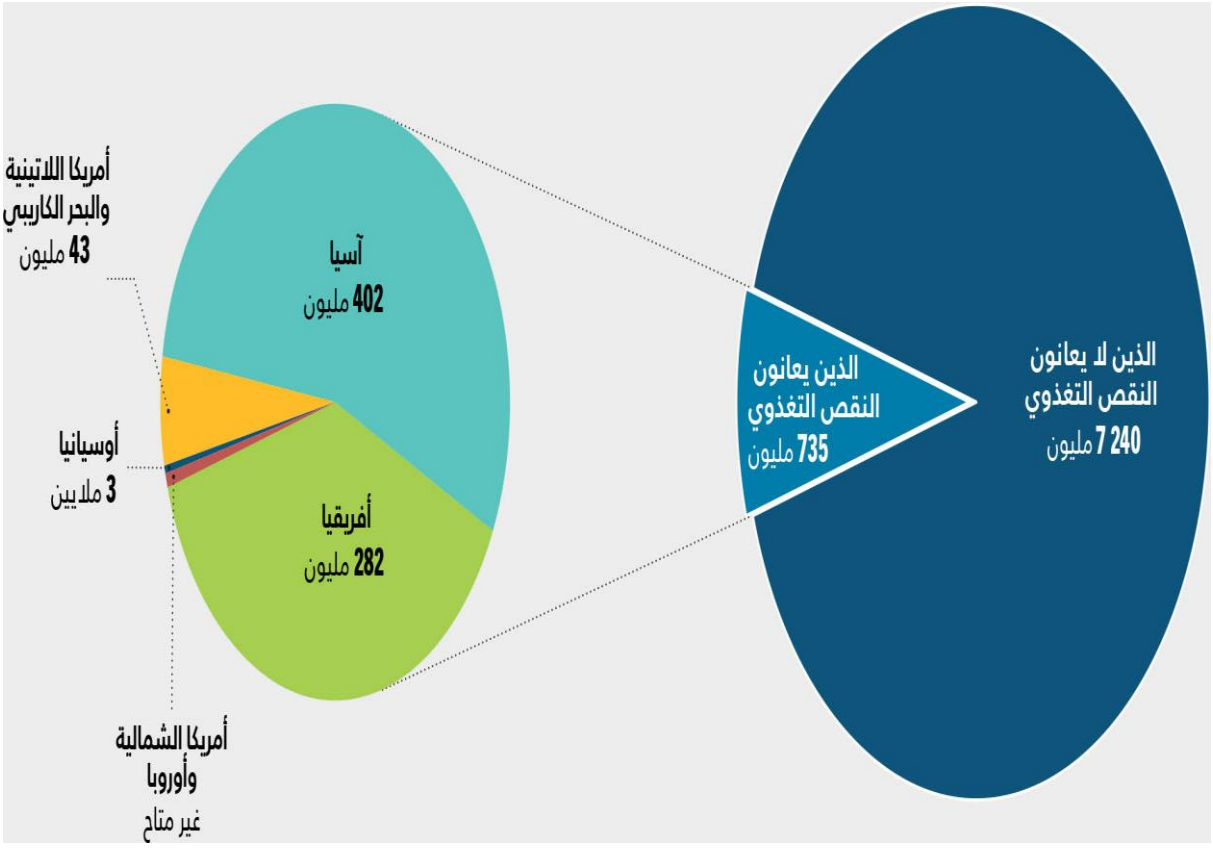

المصدر :*منظمة الأغذية والزراعة* .2023 .قاعدة البيانات الإحصائية

[1]– لونيس فارس، واقع الأمن الغذائي في إفريقيا: البحث في الأسباب والآثار المترتبة عنه، مجلة السياسة العالمية مجلد 06 عدد 02، 2022، ص 78

المبحث الثاني: الجهود الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي في دول القارة الإفريقية

بعد أن كشفت جائحة كورونا عن هشاشة الأمن الغذائي في إفريقيا، تجلّت الحاجة المُلِحّة إلى تبني استراتيجيات وطنية شاملة تُعزز من قدرة الدول على مواجهة الأزمات وضمان استمرارية توفر الغذاء. فقد أدركت العديد من الحكومات الإفريقية أنّ تحقيق الأمن الغذائي لا يرتبط فقط بالإنتاج الزراعي، بل يتطلب تدخلات متعددة تشمل تحسين السياسات الزراعية، وتطوير البنية التحتية للتخزين والنقل، وتعزيز التمويل والدعم لصغار المنتجين[1].

وانطلاقًا من جهود كل دولة، التي بدت متفاوتة في التصدي للآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة على النظم الغذائية في القارة الإفريقية. في هذا المبحث، سيتم تسليط الضوء على أبرز السياسات والإجراءات الوطنية التي تم تبنيها من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وذلك من خلال ضبط ثلاثة مطالب رئيسية:

المطلب الأول:السياسات الزراعية ودعم الإنتاج المحلي

أدّت أزمة جائحة كوفيد-19 إلى الإقتناع بضرورة التحول في السياسات الزراعية للعديد من الدول الإفريقية، حيث كشفت بوضوح عن هشاشة المنظومات الغذائية المحلية واعتمادها المفرط على الواردات، خاصة من الحبوب والزيوت والمواد الأساسية. وقد دفعت هذه التحديات المتفاقمة إلى إعادة تقييم التوجهات الزراعية والاقتصادية من أجل تقوية الإنتاج المحلي وتعزيز الأمن الغذائي، ضمن استراتيجيات وطنية تنموية متعددة الأبعاد[2].

اتجهت الدول الإفريقية، في أعقاب الأزمة، نحو تعزيز السياسات الزراعية من خلال مراجعة أطرها التشريعية والتنظيمية بما يتماشى مع أولويات الأمن الغذائي الوطني. فكان من الضروري التركيز على إصلاح الأنظمة الزراعية التقليدية التي ظلت لعقود تعاني من انخفاض الإنتاجية ، وضعف الوصول إلى

---

[1]– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)؛ **حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – روما، تاريخ الولوج، 2025.03.29 ، متوفر على الرابط :
https://openknowledge.fao.org/items/3c9724a1-b1a3-4297-afb1-b8eca467a3bc

[2]–خالد قنديل؛" السياسات الزراعية في إفريقيا جنوب الصحراء: دراسة حالة كينيا ونيجيريا".سلسلة دراسات إفريقية. العدد 59، 2021، ص 76

الموارد والخدمات الأساسية. وعليه، تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي، سواء من خلال دعم المزارعين مباشرة، أو عبر توسيع الاستثمارات في القطاع الزراعي[1].

أولى الخطوات كانت في صياغة خطط زراعية وطنية تراعي الخصوصيات المناخية والاقتصادية لكل بلد، وتستند إلى مبادئ التنمية المستدامة. تضمنت هذه الخطط برامج لتهيئة واستصلاح الأراضي الزراعية، وتحسين البذور المحلية، وتشجيع استخدام أساليب الزراعة الذكية بيئيًا، التي تقلل من الاعتماد على الأمطار وتزيد من مقاومة المحاصيل للتغيرات المناخية. كما جرى توفير الدعم الفني والتقني للفلاحين من خلال مؤسسات الإرشاد الزراعي التي ساهمت في نقل المعرفة والممارسات الفعالة للإنتاج.

بالإضافة إلى ما سبق ، حرصت العديد من الحكومات الإفريقية على تسهيل حصول المزارعين على مستلزمات الإنتاج، مثل الأسمدة، المبيدات، الآلات، وأنظمة الري بالتنقيط، بأسعار مدعومة أو من خلال برامج تمويل زراعي ميسرة. هذا التوجه لم يكن فقط اقتصاديًا، بل هدف أيضًا إلى تحفيز الشباب للعودة إلى الأرض والعمل في المجال الزراعي، خاصة في ظل ارتفاع نسب البطالة عقب الجائحة. وقد أُطلقت في هذا السياق مبادرات وطنية لتشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي، مع دعم مباشر من صناديق الدولة أو عبر شراكات مع مؤسسات التمويل الدولية[2].

وعلاوة على ذلك، رافق هذه السياسات دعم لتكوين التعاونيات الزراعية وتمكينها من لعب دور فعال في تجميع جهود المنتجين، وتسهيل وصولهم إلى الأسواق، وتحسين قدرتهم التفاوضية، و في تسويق المنتجات.

كما تم التركيز على الأساسيات الغذائية كإطار مرجعي لتلك السياسات، حيث أصبح من الضروري إعادة هيكلة نظم الإنتاج وفق ما يُلبّي الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان، بدلًا من الاستمرار في إنتاج محاصيل موجهة للتصدير فقط. وتمّت مراجعة أولويات الزراعة بحيث تشمل الحبوب الأساسية كالذرة والقمح والأرز، إلى جانب الخضروات و البقوليات، لما لها من دور أساسي في النظام الغذائي المحلي[3].

---

[1]-World Bank,Boosting Agricultural Productivity in Sub-Saharan Africa 2021, The World Bank Group,Available at:https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/publication

[2]– عدالة العجال، و وليد شرارة ؛ مرجع سابق. ص 137

[3]– علي سعدي جبير؛"الآثار الاجتماعية لجائحة كوفيد – 19".مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة خنشلة، المجلد: 08 ، العدد 01 .ص 26

ولم يكن تعزيز الإنتاج المحلي لينجح دون دعم الأسواق المحلية. لذلك، عملت العديد من الدول على ربط المناطق المنتجة بشبكات النقل والبنية التحتية اللوجستية، لتحسين تدفق المنتجات الزراعية من المزارع إلى الأسواق بشكل آمن وسريع، وتقليل حجم الفاقد أثناء النقل. كما أُنشئت منصات رقمية في بعض البلدان لتسهيل تسويق المنتجات الزراعية وربط المنتجين مباشرة بالمستهلكين أو بالتجار الكبار، ما ساهم في تخفيض كلفة الوساطة وزيادة هامش الربح للفلاحين.

وفي هذا الإطار، برز دور الاستثمارات العامة في تنمية البنى التحتية الزراعية، مثل بناء السدود الصغرى، وحفر الآبار، وإنشاء مراكز لتجميع وفرز وتخزين المنتجات، ما زاد من مرونة النظام الزراعي وقدرته على مواجهة التقلبات المناخية والاقتصادية. كما ساهمت هذه المشاريع في خلق فرص عمل جديدة داخل القطاع الزراعي وخارجه، مما ساعد في التخفيف من تداعيات الجائحة على مستوى البطالة.

أمّا من الناحية التشريعية، فقد قامت عدة دول بمراجعة قوانين الأراضي الزراعية وتسهيل منحها للفلاحين المستحقين، مع اعتماد نماذج عقود زراعية مرنة لتشجيع الاستثمار طويل الأمد في الزراعة، وخاصة من طرف صغار المنتجين. كما تم إصدار قوانين تدعم الزراعات العائلية والزراعة البيولوجية، إدراكًا لدورها المحوري في ضمان الأمن الغذائي المستدام[1].

على صعيد السياسات التمويلية، عرفت بعض الدول الإفريقية تجارب ناجحة في توجيه جزء من الميزانيات الوطنية لدعم القطاع الفلاحي، لا سيما عبر تمويل مشاريع الري الجماعي، وتأمين المحاصيل ضد الكوارث الطبيعية، وتقديم قروض زراعية بفوائد منخفضة. كما تم تطوير آليات للتمويل التعاوني من خلال صناديق التضامن الفلاحي التي تعتمد على مبدأ تدوير الموارد بين أعضاء المجتمع الزراعي[2].

مما سبق يلاحظ أن التجربة الإفريقية بعد جائحة كوفيد-19 أن دعم الإنتاج المحلي من خلال سياسات زراعية فعّالة ليس خيارًا تنمويًا فحسب، بل ضرورة وجودية لضمان الأمن الغذائي والاستقلال الاقتصادي. وقد بيّنت الأزمة الصحية العالمية أن الاستثمار في الزراعة المحلية، وتحديث نظمها الإنتاجية، وبناء قدرات الفلاحين، يمثل حجر الزاوية في بناء مجتمعات أكثر صمودًا في وجه الأزمات.

---

[1]- المرجع نفسه . ص 28

[2]- كمال الدين بن عيسى ، فتيحة كبيري ؛" تحدي الأمن الغذائي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (2005- 1995)" . مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. المجلد 14 ،العدد 19 ، 2018، ص 175

المطلب الثاني:تطوير أنظمة التخزين والتوزيع الغذائي

تُعتبر منظومات التخزين والتوزيع من الركائز الأساسية لتحقيق الكفاءة في سلسلة الإمداد الغذائي والحد من الفاقد الغذائي؛ الذي يشير إلى خسائر ما بعد الحصاد ، وهي من أكبر الأسباب التي تُسهم في تقليص كمية الغذاء المتاحة للاستهلاك، وتُعزى هذه الخسائر إلى ضعف البنية التحتية وعدم كفاءة نظم التخزين القديمة فضلاً عن وسائل النقل والتوزيع التي لا تتناسب مع حجم الإنتاج الزراعي المتزايد في عدد من الدول الإفريقية[1].

وفي ظل التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، تجلى الاضطراب على مستوى سلاسل الإمداد و الذي أدّى إلى خسائر أكبر زادت من نسبة الفاقد الغذائي مقارنة بالفترات التي سبقت الجائحة، مما دفع صانعي القرار إلى تبنّي استراتيجيات جديدة شاملة تهدف إلى تطوير نظم التخزين والتوزيع وإعادة هيكلة سلاسل القيمة الغذائية[2].

إن الاستثمار في تقنيات التخزين الحديثة مثل الصوامع المبردة والمخازن ذات التحكم الحراري يُساعد على المحافظة على جودة المنتجات الزراعية، خاصة تلك الحساسة للتلف مثل الفواكه والخضروات، ويُعتبر هذا النوع من التخزين بمثابة ركيزة أساسية لتقليل خسائر ما بعد الحصاد.

و عليه يُبين الجدول التالي مقارنة تقديرية بين معدل الفاقد الغذائي في مرحلة ما بعد الحصاد في القارة الإفريقية مقارنةً بالمعدل العالمي، حيث يتراوح معدل الفاقد في إفريقيا بين 20% إلى 10% في مختلف المراحل بالمقارنة مع 13% إلى 8% عالميًا:

---

[1]- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)؛**الحد من الفاقد الغذائي وهدر الأغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا**، 2014، ص 6

[2]- انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا.. أزمة فاقمتها الجائحة والنزاعات، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، 2022 ، تاريخ الولوج :2025.04.13 متوفر على الرابط:
https://pharostudies.com/%D8%A7%D9%86%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%85

الشكل : معدل الفاقد الغذائي في إفريقيا مقارنة بالمعدل العالمي حسب المرحلة (منظمة الأغذية والزراعةFAO ، تقرير حالة الأمن الغذائي 2022.)

المرحلة	معدل الفاقد في إفريقيا (%)
ما بعد الحصاد مباشرة	20%
التخزين والنقل	15%
التوزيع والتسويق	10%

المصدر : www.fao.org/faostat/ar/#data/FS.

وقد أكدت تقارير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) أن تعزيز منظومات التخزين من خلال الاستثمار في التقنيات الحديثة لا يؤدي إلى تقليل نسبة الهدر الغذائي، بل يُحسن كذلك من جودة المنتجات ويساهم في استدامة المحاصيل على المدى الطويل. في هذا السياق، يُعتبر تطوير مراكز لوجستية متكاملة تشمل وحدات للتبريد والمعالجة وتعبئة المنتجات الزراعية خطوة محورية، إذ تتيح هذه المراكز إمكانية معالجة حجم كبير من المواد الغذائية في وقت واحد، وتحافظ على جودتها قبل توزيعها على الأسواق المحلية والإقليمية[1].

وتتبع الدول التي نجحت في تبني حلولاً رقمية متطورة لمراقبة ظروف التخزين، تشمل استخدام أجهزة استشعار لقياس درجات الحرارة والرطوبة داخل المخازن، ونظم إدارة بيانات تتيح تتبع جميع دفعات الإنتاج

[1] – محمد فرج عبد العليم علام؛" الوضع الغذائي في قارة إفريقيا بين التهديدات الحالية وآفاق التنمية المستقبلية". مجلة قراءات إفريقية. 2019، تاريخ الولوج :2025.04.13 . متحصل عليه من الرابط:
https://qiraatafrican.com/article/

الزراعي؛ بدءًا من الحصاد وحتى وصولها إلى المستهلك النهائي. وقد أثبتت الدراسات أن الاستثمار في تقنيات المراقبة الذكية يُساهم في تقليل الفاقد بنسبة تصل إلى 35% في بعض المناطق، ويظهر توزيع نسب الفاقد الغذائي حسب المراحل المختلفة في عملية ما بعد الحصاد في بعض الدول الإفريقية، مما يُبرز الحاجة إلى اتخاذ إجراءات فورية لتحسين كفاءة نظم التخزين.

على صعيد آخر، يُعد تطوير شبكة النقل والتوزيع من العوامل الحاسمة في تقليل نسبة الفاقد الغذائي، إذ أن ضعف وسائل النقل يؤدي إلى تأخير وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق ، مما يزيد من نسبة التلف، خاصةً في الدول ذات البُنى التحتية الضعيفة. وقد أُطلقت عدة مبادرات لتحديث النقل وربط المناطق الريفية بالمراكز التجارية الكبرى، حيث تم تزويد بعض الشركات بنظم نقل مبردة تضمن نقل المواد الغذائية دون فقدان جودتها. وتظهر الإحصاءات أن تحسين نظم النقل الداخلي يُمكن أن يُخفض نسبة الفاقد الغذائي بنسبة تُقدر بـ20%، مما يدعو إلى ضرورة تعزيز الاستثمارات في هذا المجال من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص[1].

علاوة على ذلك، يُعد تنسيق عمليات التخزين والتوزيع عبر قطاعي الزراعة و اللوجستيات خطوة إستراتيجية لتعزيز كفاءة سلسلة الإمداد الغذائي. فقد أصبح من الضروري وضع خطط عمل متكاملة تشمل الجهات الحكومية والقطاع الخاص لضمان تدفق سليم للمواد الغذائية، وتحديد معايير فنية للتخزين والنقل تتماشى مع المتطلبات الحديثة. وفي هذا الإطار، شاركت عدة دول في مؤتمرات إقليمية لتبادل الخبرات وتقديم نماذج عمل ناجحة قام بها بعض البلدان التي استطاعت من خلال تطوير شبكات التخزين والنقل تقليل الفاقد الغذائي إلى مستويات مقبولة.

تدعم هذه السياسات الوطنية دراسات متعددة تؤكد أن إنشاء مراكز تخزين متقدمة واستخدام التقنيات الرقمية في الرصد والمراقبة يمكن أن تُحدث فرقاً كبيراً في تقليل الخسائر الزراعية. على سبيل المثال، تُظهر إحدى الدراسات التي أُجريت بالتعاون مع البنك الدولي أن الاستثمارات في تحديث مراكز التخزين أدت إلى

[1]– المرجع نفسه.

انخفاض نسبة الفاقد الغذائي في بعض المناطق بنسبة تصل إلى 30% خلال فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات، كما أن تحسين شبكات النقل ساهَم في تقليل الوقت اللازم لنقل المنتجات إلى الأسواق بنسبة تقدر بـ25%.[1]

وتشير هذه الدراسات إلى أهمية التعاون بين الهيئات الحكومية والمؤسسات الدولية لتوفير الدعم المالي والتقني اللازم لهذه المبادرات.

من الناحية الإجرائية، اتبعت الدول الناجحة تعتمد على استخدام مؤشرات قياس الأداء للتخزين والنقل، مثل مراقبة مؤشر التغير في درجة الحرارة والرطوبة داخل المخازن، ومعدل تلف المواد الغذائية أثناء النقل، وعدد الحالات التي تم فيها إعادة توزيع المواد المتأثرة قبل أن تصل إلى المستهلك[2]. كما يشمل هذا النموذج وضع جداول زمنية دورية لتقييم الأداء، وتحديث الأنظمة التقنية بما يتماشى مع التطورات المستمرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يبرز الشكل مثالاً توضيحيًا لكيفية استخدام هذه المؤشرات في مراقبة مستوى الكفاءة داخل إحدى المراكز اللوجستية الحديثة في دولة إفريقية محددة.

الشكل : نموذج مؤشرات مراقبة كفاءة مراكز التخزين الحديثة(دراسة ميدانية بالتعاون مع منظمة الفاو – السنغال 2021.)

المؤشر	القيمة المستهدفة	القيمة الفعلية
نسبة الرطوبة داخل المخزن	60%	65%
درجة حرارة الحفظ	4°C	6°C
نسبة التلف الشهري	أقل من 5%	8%

على ضوء المعطيات السابقة، تُظهر الإحصائيات أن تطوير أنظمة التخزين والتوزيع ليس مجرد خيار استراتيجي وإنما ضرورة ملحة لتصحيح مسار الأمن الغذائي وضمان وصول المنتجات الزراعية إلى

[1]-Food and Agriculture Organization (FAO). *The State of Food Security and Nutrition in the World 2023*. Rome: FAO. https://openknowledge.fao.org/

[2]– كمال الدين بن عيسى ، فتيحة كبيري ؛ مرجع سابق . ص 180

المستهلك بجودة عالية. ومن المؤكد أن تبني هذه الخطط سيُحدث تحولاً في قطاع الزراعة والإمداد الغذائي، خاصةً إذا ما تم دمجها مع برامج دعم فني وتمويلي تُحفّز على الابتكار والاستدامة.

وفي هذا السياق، تُعد الشراكات مع المؤسسات الدولية كمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي خطوة جوهرية نحو نقل الخبرات وتطبيق أفضل الممارسات العالمية[1].

مما سبق نستنتج أن ، تطوير أنظمة التخزين والتوزيع يشكل عنصراً حيوياً في مكافحة الفاقد الغذائي وضمان الأمن الغذائي، إذ يُمكن تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية كبيرة عبر خفض نسب الهدر الغذائي، وتعزيز فرص الوصول إلى الغذاء، وتحسين قيمته الاقتصادية، مما ينعكس إيجاباً على مستويات الدخل والمعيشة لدى السكان. وتبين النتائج ضرورة تبني سياسات وطنية شاملة تُركز على تحديث البنية التحتية وتطوير نظم النقل واستخدام التقنيات الذكية في الرصد، مع تقديم الدعم الفني والمالي للجهات المعنية، بما يضمن تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل.

المطلب الثالث:دعم صغار المزارعين وتعزيز التمويل الزراعي

يعد صغار المزارعين العمود الفقري للقطاع الزراعي في إفريقيا، حيث يُشكلون ما يقارب 70% من القوى العاملة في المجال الفلاحي، ويساهمون بنسبة كبيرة في توفير الغذاء على المستوى المحلي والوطني. ورغم هذا الدور الحيوي، إلا أن هذه الفئة تواجه تحديات متراكمة تعيق اندماجها الكامل في سلاسل القيمة الزراعية، خاصة في ظل محدودية الوصول إلى الموارد، وغياب التمويل، وتدني الإنتاجية بسبب اعتماد وسائل تقليدية في الزراعة. ومع تفاقم هذه التحديات إثر جائحة كوفيد-19، أصبح من الضروري بذل الجهود لدعم صغار المزارعين وتعزيز التمويل الزراعي كشرط أساسي لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في القارة الإفريقية[2].

إنّ أول ما يواجهه صغار المزارعين هو ضعف الإمكانيات المادية التي تحول دون قدرتهم على اقتناء مستلزمات الإنتاج من بذور وأسمدة ومبيدات، فضلًا عن افتقارهم للتقنيات الحديثة والميكنة الزراعية. وقد أظهرت الدراسات أن أغلب هؤلاء المزارعين يعتمدون على زراعة الكفاف، أي الزراعة التي تُلبّي حاجيات

---

[1]- كمال الدين بن عيسى ، فتيحة كبيري ؛ مرجع سابق، ص 181

[2]- عبد العال حسنين؛ "تمويل صغار الفلاحين ودوره في التنمية الزراعية المستدامة". مجلة البحوث الاقتصادية والزراعية. جامعة القاهرة، العدد 65، 2020.ص 120.

الأسرة دون فائض للتسويق، مما يضعف فرصهم في تحسين دخلهم والمشاركة في الاقتصاد الوطني. ومن هذا المنطلق، فإن الدعم الحكومي المباشر يُعد خطوة ضرورية لتمكين هذه الفئة، سواء من خلال تقديم إعانات عينية، أو توفير خدمات إرشادية وتدريبية تؤهلهم لاستخدام تقنيات الإنتاج الذكي والمستدام[1].

وفي هذا السياق، أطلقت العديد من الدول الإفريقية برامج وطنية لدعم صغار المزارعين، مثل برنامج "خطة المغرب الأخضر" الذي قدّم دعمًا تقنيًا وماليًا للفلاحين في المناطق الريفية، وبرنامج "إيتيسي" في رواندا الذي ساعد في إدماج آلاف المزارعين في مشاريع إنتاج جماعي موحد. كما لعبت المؤسسات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) دورًا محوريًا في تمويل المشاريع الزراعية الصغيرة وتوفير التدريب، مما ساهم في رفع كفاءة الإنتاج وتعزيز مداخيل الفلاحين إلى حد ما .

بالإضافة إلى ما سبق، يعتبر الوصول إلى التمويل أحد أكبر التحديات التي تعترض صغار المزارعين. فغالبًا ما ترفض البنوك والمؤسسات المالية التقليدية منح قروض للفلاحين بسبب غياب الضمانات، وعدم انتظام الدخل الزراعي، وغياب السجلات المالية الرسمية. و عليه أطلقت العديد من المبادرات البديلة التي تعتمد على التمويل الصغير والتمويل التعاوني عبر جمعيات فلاحية أو صناديق محلية، تُمكّن الفلاحين من الحصول على تمويلات صغيرة لشراء المعدات أو تحسين الإنتاج. كما ظهرت حلول مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا المالية (Fintech)من خلال تطبيقات هواتف ذكية تتيح للمزارعين طلب التمويل أو الادخار أو التأمين ضد المخاطر الزراعية[2].

وفي هذا السياق ،تُشير البيانات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن أقل من 7% من صغار المزارعين في إفريقيا يمكنهم الوصول إلى خدمات مالية رسمية، في حين أن أكثر من 60% منهم يعانون من نقص حاد في التمويل اللازم للإنتاج والتسويق. هذا الواقع يفرض ضرورة إصلاح السياسات التمويلية الوطنية لتصبح أكثر شمولًا ومرونة، وذلك من خلال تبسيط الإجراءات، وتقديم حوافز ضريبية للبنوك التي تستثمر

---

[1] – **منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – مكتب الشرق الأدنى وشمال إفريقيا**، دعم صغار المنتجين الزراعيين في مواجهة جائحة كوفيد-19، 2021، تاريخ الولوج :2025.04.22 . متحصل عليه من رابط:
https://www.fao.org/neareast

[2] – عبد العال حسنين؛ مرجع سابق .ص 123

في القطاع الفلاحي، وتشجيع الشراكات بين الدولة والمؤسسات المالية والمزارعين. كذلك يُعد التأمين الزراعي أحد آليات الحماية المالية التي يجب تفعيلها، حيث يضمن للفلاح التعويض في حال تعرّض محاصيله لأضرار بسبب تغير المناخ أو الآفات.

وعلى مستوى التدريب وبناء القدرات، يُعتبر التأهيل المعرفي والتقني لصغار المزارعين عنصرًا حاسمًا لنجاح أي سياسة دعم. فغياب التكوين يجعل الفلاحين عرضة للممارسات غير الفعالة التي تقلل من جودة المحاصيل وتُهدر الموارد. ولهذا، ظهرت مبادرات لتأسيس "مدارس المزارعين الحقلية"، وهي فضاءات تعليمية في الهواء الطلق، يتم فيها تدريب الفلاحين على الزراعة المستدامة، واستخدام التقنيات الحديثة، ومكافحة الآفات بطرق بيئية، فضلاً عن إرشادهم في كيفية تسويق منتجاتهم بفعالية[1].

أما من حيث دمج صغار المزارعين ، فقد بدأت بعض الدول في تطوير آليات تشبيك تربط بين الفلاحين والأسواق المحلية والإقليمية. من خلال تنظيم المعارض، وتأسيس منصات رقمية تربط المنتج بالمستهلك، وإنشاء تعاونيات فلاحية قوية تقوم بدور الوسيط التجاري والتفاوضي. وقد ساعد ذلك على تحسين مداخيل الفلاحين، ورفع مستوى تنظيمهم، وتقليل الخسائر الناتجة عن التعامل مع الوسطاء غير الرسميين.

وفي تجربة ناجحة، قامت غانا بتنفيذ مشروع"Planting for Food and Jobs"، الذي وفّر مدخلات إنتاج مدعومة لصغار الفلاحين، كما أنشأت الحكومة نظام تتبع رقمي لعملية الزراعة والتوزيع، مما زاد من الكفاءة والشفافية.

وفي كينيا، تم تطوير مشروع للتمويل الزراعي الرقمي يربط بين المزارعين والمصارف وشركات التأمين، عبر منصة موحدة تقدم خدمات متكاملة تشمل التمويل، الإرشاد، والتأمين الزراعي[2].

من الناحية الاجتماعية، يُعد دعم صغار المزارعين وسيلة فعالة لمكافحة الفقر والبطالة، لا سيما في الأرياف، كما يُساهم في تقليص الفجوة بين المدن والقرى. وقد أظهرت تجارب تنموية أن تحسين أوضاع المزارعين يُؤدي إلى تحسين الوضع الغذائي للأسرة، ورفع مستوى التعليم، وزيادة القدرة على مقاومة الأزمات.

---

[1]- IFAD – International Fund for Agricultural Development,Investing in Rural People – Annual Report 2022 IFAD .in: https://www.ifad.org/en/annual-report

[2]-AGRA – Alliance for a Green Revolution in Africa, Africa Agriculture Status Report 2023: Empowering the African Farmer,in: https://agra.org/assr2023

ولهذا، فإن السياسات التنموية التي تُدمج الجانب الاجتماعي ضمن استراتيجياتها الزراعية تكون أكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

و عليه يمكن القول أن ، دعم صغار المزارعين وتعزيز التمويل الزراعي يمثلان محورين استراتيجيين لتقوية الاقتصاد الريفي وتحقيق الأمن الغذائي. وهذا الدعم لا يجب أن يقتصر على الإعانات فقط ، بل يجب أن يتضمن رؤية متكاملة تشمل توفير التمويل، التأمين، التدريب، التنظيم الجماعي، والربط بالأسواق. كما أن التعاون بين الحكومات والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية ضروري لبناء بيئة ملائمة تُحفّز الاستثمار في الزراعة، وتُمكن الفلاح من الانتقال من مرحلة الإنتاج التقليدي إلى نموذج الإنتاج المستدام والربحي.

المبحث الثالث: التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا بعد جائحة كورونا

أثبتت التحديات المتفاقمة التي واجهت إفريقيا، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19، أن الأمن الغذائي لم يعد مسؤولية وطنية فحسب، بل هو قضية عابرة للحدود تتطلب تضافر الجهود الإقليمية والدولية. فقد كشفت الجائحة عن ضعف في قدرات العديد من الدول الإفريقية على مواجهة الأزمات الغذائية بشكل منفرد، الأمر الذي سلّط الضوء على أهمية التكامل والتعاون سواء بين الدول الإفريقية نفسها ، أو مع الشركاء الدوليين والمنظمات الدولية.

و عليه يُسلط المبحث الضوء على أبرز أوجه التعاون التي تبنتها الدول الإفريقية لمواجهة أزمة الغذاء، سواء من خلال آليات الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية، أو عبر شراكات دولية وبرامج مساعدات غذائية، بالإضافة إلى دور التكنولوجيا والابتكار في تعزيز الإنتاج الغذائي ضمن أطر التعاون الدولي.

المطلب الأول:دور الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية في تعزيز الأمن الغذائي

في ظل التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية، وعلى رأسها هشاشة نظم الإنتاج الغذائي، والاعتماد الكبير على الاستيراد، جاءت أزمة جائحة كوفيد-19 لتعمق من هشاشة الوضع الغذائي، وتبرز بشكل أكثر إلحاحاً أهمية التكامل والتعاون بين الدول الإفريقية. في هذا السياق، برز دور الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية كفاعل محوري في تنسيق الجهود وتحفيز السياسات الجماعية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام[1].

يُعد الاتحاد الإفريقي، من خلال "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "NEPAD – و"مفوضية الزراعة والتنمية الريفية"، من أبرز الأطر المؤسسية التي تقود جهود الأمن الغذائي على المستوى القاري. وقد تبنى الاتحاد "السياسة الزراعية الشاملة لإفريقيا (CAADP) "منذ عام 2003، والتي تهدف إلى تعزيز النمو الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، من خلال الاستثمار في البنية التحتية، والبحث العلمي الزراعي، ودعم صغار المنتجين، وتحقيق تكامل السوق الزراعي الإفريقي. وقد تم تحديث هذه الإستراتيجية بعد الجائحة

[1]– بن عيسى كمال الدين؛ " مشكل العجز الغذائي وإستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر". أطروحة دكتوراه . (كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2019) .ص 36

لتشمل خطط استجابة طارئة، ودعوة الدول الأعضاء إلى إدماج الأمن الغذائي ضمن خططها الوطنية لمواجهة الأزمات[1].

وعلى المستوى العملي، قام الاتحاد الإفريقي بإطلاق "البرنامج القاري للمرونة الغذائية"، الذي يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على بناء أنظمة غذائية أكثر صموداً أمام الأزمات الصحية والمناخية والاقتصادية. وقد تم دعم هذا البرنامج بالشراكة مع البنك الإفريقي للتنمية، ومنظمات الأمم المتحدة، مما يعكس التعاون الإقليمي والدولي في هذا الإطار. كما أن الاتحاد الإفريقي يُنظم سنويًا "أسبوع الأغذية الإفريقي" الذي يجمع خبراء، وممثلين عن الدول، ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التحديات والفرص، وتبادل التجارب الناجحة في مجال الزراعة والغذاء.

أما المنظمات الإقليمية مثل "تجمع تنمية الجنوب الإفريقي "(SADC) و"السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا "(COMESA) و"المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"(ECOWAS) ، فقد لعبت أدوارًا مهمة في دعم الأمن الغذائي على مستوى المناطق الفرعية. فقد أطلقت هذه المجموعات استراتيجيات غذائية إقليمية تُركز على تعزيز التكامل التجاري للمنتجات الزراعية، وتحسين حركة البضائع بين الدول الأعضاء، وتقوية شبكات الإنذار المبكر حول المخاطر الغذائية[2].

وفي ظل الجائحة، قامت هذه المنظمات بدور محوري في تيسير عبور السلع الزراعية على المعابر الحدودية رغم إجراءات الإغلاق، من خلال إصدار "تصاريح العبور الخاصة للمواد الغذائية الأساسية"، لتفادي تفاقم نقص الغذاء. كما ساهمت في توفير الدعم الفني للدول الأعضاء من خلال إعداد دراسات تقييم الأثر، وتقديم إرشادات متخصصة حول الأمن الغذائي والتغذية.

ومن بين المبادرات الرائدة في هذا السياق، ما قامت به منظمة "الإيكواس" التي طوّرت مخزونًا غذائيًا إقليميًا احتياطيًا، مكوَّن من الحبوب والمواد الأساسية، تتم تعبئته في أوقات الوفرة واستخدامه في فترات الطوارئ. وقد أثبت هذا المخزون فاعليته خلال أزمة كوفيد-19، حيث تم توزيع كميات كبيرة من الغذاء على الدول المتضررة.

---

[1]- إبراهيم أحمد سعيد؛" تحديات الأمن المائي العربي". مجلة دمشق. العدد 31، 2015. ص 103

[2]- ديرر أمينة؛" أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا". أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014، ص 77

ولم تغفل هذه المؤسسات البعد التكنولوجي، إذ دعمت برامج لاستخدام التكنولوجيا الرقمية في الزراعة، كتطبيقات تتبع الإنتاج، ومنصات تسويق إلكترونية للفلاحين، وخرائط تفاعلية لرصد الاحتياجات الغذائية. هذه المبادرات ساعدت على تقليل الخسائر وزيادة فعالية الاستجابة للطوارئ الغذائية، خاصة في المناطق الريفية و المهمّشة[1].

إن فاعلية الدور الذي تلعبه هذه الكيانات الإقليمية تتوقف على مدى التزام الدول الأعضاء بتنفيذ الاتفاقيات، وتخصيص الموارد الوطنية اللازمة، وتعزيز التنسيق بينها. ولهذا، يظل تعزيز دور الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية مرتبطًا بضرورة توفر إرادة سياسية جماعية، وتوسيع قاعدة التمويل المحلي، وتطوير آليات المتابعة والتقييم[2].

وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية قد وضعوا اللبنات الأساسية لتكامل زراعي وغذائي إفريقي يُمكن أن يُخفف من تبعية القارة للاستيراد، ويزيد من قدرتها على مواجهة الأزمات. ومع استمرار التحديات، تبرز الحاجة إلى تعميق هذا التعاون، وتوسيع نطاق البرامج المشتركة، واعتماد مقاربات شاملة ومندمجة تجعل من الأمن الغذائي أولوية إستراتيجية في الأجندة الإفريقية.

المطلب الثاني :الدعم الدولي تجاه إفريقيا لتعزيز الأمن الغذائي

في ظل تزايد التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية لتحقيق الأمن الغذائي، برزت الشراكات الدولية وبرامج المساعدات الغذائية كأدوات أساسية لدعم جهود الدول الإفريقية في التخفيف من آثار الأزمات الغذائية، خصوصًا في أعقاب جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى تعطّل سلاسل الإمداد، وارتفاع أسعار الغذاء، وتراجع الإنتاج المحلي في العديد من المناطق. لقد أدركت المنظمات الدولية والحكومات المانحة أن معالجة أزمة الغذاء في إفريقيا تتطلب تحالفًا عالميًا يرتكز على مبادئ التضامن، الاستدامة، والعدالة في توزيع الموارد[3].

---

[1]– ضو خالد؛" العناية الدولية بتحقيق الأمن الغذائي وآلية حمايته".المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية . مجلد 06 عدد 03، 2022، ص 106

[2]– لونيس فارس؛" واقع الأمن الغذائي في إفريقيا: البحث في الأسباب والآثار المترتبة عنه". مجلة السياسة العالمية. مجلد 06 عدد 02، 2022، ص 78

[3]– لونيس فارس؛ مرجع سابق. ص 89.

أولا : **دور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة(FAO)** : تلعب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) دورًا محوريًا في دعم الأمن الغذائي في إفريقيا، حيث تأتي في مقدمة المنظمات الدولية التي تقود العديد من المبادرات الهادفة إلى تعزيز التنمية الزراعية ومكافحة الجوع. تركز المنظمة على تقديم مساعدات فنية متخصصة، وبناء قدرات المؤسسات الزراعية الوطنية، إلى جانب توفير التمويل اللازم لتنفيذ خطط وطنية تستهدف الفئات الأكثر هشاشة، خاصة صغار المزارعين الذين يمثلون العمود الفقري للإنتاج الغذائي في القارة. ومن أبرز الشراكات التي تدعمها الفاو في هذا الإطار هي مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (نيباد)، التي أطلقها الاتحاد الإفريقي في عام 2001 بهدف التخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في القارة. وتعتبر نيباد إطارًا استراتيجيًا شاملاً يركز على إعادة تنشيط الاقتصاديات الإفريقية عبر جعل الزراعة محركًا رئيسيًا للنمو والتنمية، مع الالتزام بتحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين البنية التحتية الريفية[1].

و قد عملت مبادرةالنيباد، بالتعاون مع الفاو، على إعداد وتنفيذ برامج إقليمية للأمن الغذائي، وتطوير استراتيجيات شاملة لتعزيز القطاع الزراعي في إفريقيا، حيث تم اعتماد برنامج شامل للتنمية الزراعية بدعم من وزراء الزراعة الأفارقة، مع التركيز على تنفيذ خطط عمل قصيرة ومتوسطة الأجل لتحسين البنية التحتية الزراعية، مثل نظم الري والتخزين والنقل. كما تسعى نيباد إلى تعزيز الشراكات بين الحكومات، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات البحثية، بهدف توحيد الجهود وتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الأكثر حاجة، مما يسهم في تحسين سبل العيش وتمكين صغار المزارعين والفئات الهشة. بالإضافة إلى ذلك، تولي نيباد اهتمامًا خاصًا بتمكين المرأة الريفية، وتعمل على دمجها في عمليات التنمية الزراعية لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة[2].

---

[1]– سوداني نادية ؛ "واقع القطاع الزراعي في إفريقيا في ظل انعدام الأمن الغذائي ومدى أهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا Caap في تنمية القطاع الزراعي في إفريقيا".مجلة إضافات إقتصادية. المجلد 07، العدد 01، 2023. ص307

[2]– العالم عز الدين عبد السلام ؛ "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد (Nepad)" . مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 24، العدد 1، 2009. ص209

تأتي هذه الجهود في إطار رؤية نيباد التي ترتكز على أربعة مبادئ رئيسية: تخفيف الفقر، سد الفجوة في التعليم، وقف هجرة العقول، وتحسين الرعاية الصحية. كما تلتزم المبادرة بتحقيق نمو اقتصادي مستدام بمعدل متوسط للناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 7% سنويًا خلال فترة 15 عامًا، مع التركيز على خلق فرص عمل والحد من الفقر. وقد أحرزت نيباد تقدمًا ملموسًا في بعض الدول الإفريقية من خلال زيادة الاستثمارات في الزراعة، وتحسين إدارة الموارد، وتطوير البنية التحتية، مما يعزز قدرة القارة على مواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغيرات المناخية. وتعتبر نيباد بذلك شريكًا استراتيجيًا لمنظمة الفاو في دعم التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في إفريقيا [1].

أمّا **برنامج الأغذية العالمي(WFP)** ، فيُعد من أبرز المبادرات المانحة على مستوى المعونات الغذائية الطارئة. وقد كثف البرنامج من تدخلاته في إفريقيا خلال فترة الجائحة و ما بعدها ؛حيث قدّم مساعدات غذائية مباشرة لأكثر من 135 مليون شخص على مستوى العالم، وكان نصيب إفريقيا جنوب الصحراء منها الأكبر. بالإضافة إلى المساعدات العينية.

يدعم البرنامج نظم الحماية الاجتماعية والغذائية، من خلال برامج التغذية المدرسية، وبرامج النقد مقابل الغذاء التي تستهدف المجتمعات المتضررة من النزاعات أو الكوارث المناخية[2].

وقد أوصت تقارير صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (FAO) وبرنامج الأغذية العالمي (WFP) بضرورة ربط المساعدات الغذائية الدولية بخطط وطنية للزراعة والتنمية الريفية، وتوجيهها لتعزيز قدرات الفئات الضعيفة، لا سيما النساء والشباب في المناطق الريفية، من خلال توفير التدريب، والتمويل الصغير، والتكنولوجيا المناسبة[3].

---

[1]– بن يزة يوسف؛ "محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية".مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية.العدد 01، (د،م،ن) ، (د، ت ،ن) . ص 34.

[2]– واعر وسيلة، دوفي قرمية ؛ "دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009–2018".مجلة دراسة وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة. العدد02، (د،م ، ن) ، 2021 ، ص 35

[3]– واعر وسيلة، دوفي قرمية ؛ مرجع سابق. ص 45.

ثانيا :البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) : البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) يلعبان دوراً محورياً في دعم التنمية الزراعية والبنية التحتية المرتبطة بسلاسل الغذاء، خاصة في أفريقيا. يموّل البنك الدولي مشاريع متعددة لتحسين أنظمة الري، وبناء شبكات الطرق الزراعية، ومراكز التخزين والتبريد، فضلاً عن تقديم التمويل المباشر للمزارعين الصغار عبر مؤسسات التمويل متناهي الصغر، مما يسهم في تعزيز الإنتاجية وتحسين سلاسل القيمة الزراعية.[1]

خلال السنوات الثلاث الأخيرة، تجاوزت قيمة الدعم الذي قدمه البنك الدولي للبرامج الزراعية والغذائية في أفريقيا 12 مليار دولار، مستفيداً من شراكات متعددة مع مؤسسات دولية وإقليمية، ويشمل ذلك مبادرات لتعزيز قدرة أنظمة الغذاء على الصمود في وجه الأزمات، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، وزيادة إنتاج الأغذية والأسمدة.

على صعيد آخر، يعمل البنك الأفريقي للتنمية، وهو شريك رئيسي للبنك الدولي في القارة، على مبادرات تحويلية مثل إنشاء المراكز الزراعية التي توحد المنتجات الزراعية وتوفر منصات تجارية للمنتجين والمشترين، وتطوير المناطق الخاصة للمعالجة الصناعية الزراعية التي تستثمر فيها أكثر من 1.1 مليار دولار لتعزيز الإنتاجية وتقليل التكاليف اللوجستية في 13 دولة أفريقية، منها نيجيريا التي أطلقت مؤخراً المرحلة الأولى من مشروع المناطق الخاصة المعالجة الزراعية الصناعية باستثمار 538 مليون دولار[2].

كما أطلق البنك الأفريقي للتنمية برنامج المرفق الأفريقي لإنتاج الغذاء في حالات الطوارئ بميزانية 1.5 مليار دولار لدعم صغار المزارعين في مواجهة تحديات الأمن الغذائي، بالإضافة إلى مبادرات لتعزيز مرونة المزارعين ودعم النساء الريفيات في موريتانيا وغيرها من الدول.

تُظهر هذه الجهود المتكاملة كيف يساهم البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية وشركائهم، في تعزيز التنمية الزراعية المستدامة، وتحسين الأمن الغذائي، ودعم التحول الهيكلي في القطاع الزراعي في أفريقيا، عبر تعبئة الموارد المالية والبشرية والتقنية بشكل متناسق ومؤثر

[1]–مجموعة البنك الدولي (بدون تاريخ) الزراعة والغذاء. تاريخ الولوج: 1 /2025/05 . متحصل عليه من الرابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/overview

[2]-Swanson, B.E. and Rajalahti, R. (2010) Strengthening Agricultural Extension and Advisory Systems: Procedures for Assessing, Transforming, and Evaluating Extension Systems. Washington, DC: The World Bank.

ثالثا : **الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية** : ساهم الاتحاد الأوروبي بشكل بارز في دعم دول الساحل الإفريقي من خلال برنامج الغذاء والقدرة على الصمود، الذي يهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي وتحسين قدرة هذه الدول على مواجهة الأزمات المختلفة. و عليه يُركّز البرنامج على تقديم مساعدات تقنية ومالية تساهم في بناء القدرات المحلية، حيث يتم تدريب المزارعين وتعزيز مهاراتهم في استخدام تقنيات زراعية مستدامة تتناسب مع التحديات المناخية والاقتصادية التي تواجه المنطقة. هذا الدعم يسهم في زيادة إنتاجية الزراعة المحلية وتقليل الاعتماد على الاستيراد، مما يعزز الاستقرار الغذائي[1].

إضافة إلى ذلك، يعمل البرنامج على تطوير السياسات الزراعية الوطنية في دول الساحل، من خلال دعم الحكومات في تحديث استراتيجياتها الزراعية بما يتوافق مع أهداف الاستدامة والقدرة على الصمود. يركز هذا الجهد على تعزيز التنويع الزراعي وتقليل الاعتماد على المحاصيل التقليدية التي تستهلك كميات كبيرة من الموارد الطبيعية، مما يساهم في تحقيق تنمية زراعية أكثر استدامة ومرونة أمام التغيرات المناخية. كما يُوفر الاتحاد الأوروبي تمويلات مهمة إلى جانب الدعم الفني من خلال شراكات مع منظمات دولية متخصصة، مما يضمن تنفيذ مشاريع عملية تعزز النظم الغذائية المستدامة في المنطقة.

من جانبها، تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مكملًا في هذا الإطار من خلال تقديم مساعدات مالية وتقنية لدعم جهود الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي. تركز الولايات المتحدة على تعزيز القدرات المحلية وتطوير المشاريع الزراعية المستدامة، إلى جانب تقديم المساعدات الطارئة في حالات الأزمات. كما تسعى إلى تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية والحكومات المحلية لضمان تنسيق الجهود وتحقيق تأثير أكبر في تحسين الظروف المعيشية للسكان الأكثر هشاشة في المنطقة[2].

يمثل هذا التعاون المشترك بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية خطوة حيوية نحو تعزيز استقرار الأمن الغذائي في دول الساحل الإفريقي، من خلال تحسين إنتاجية الزراعة المحلية ودعم التنوع الغذائي وتقوية القدرة على مواجهة الصدمات المناخية والاقتصادية. كما يسهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد وتحسين السياسات الزراعية الوطنية، مما يعزز التنمية المستدامة ويحد من مخاطر الجوع والفقر

[1]-European Commission (2023) *Food Security and Resilience Programme (FSSP)*. Available at: https://ec.europa.eu/international-partnerships/topics/food-security_en (Accessed: 1 May 2025).
[2]-Smith, J. and Brown, L. (2022) 'International cooperation for food security in West Africa: The role of the EU and USA', Journal of African Development, 14(3), pp. 45

في المنطقة. بهذا الشكل، يشكل برنامج الغذاء والقدرة على الصمود نموذجاً ناجحاً للتعاون الدولي في مواجهة تحديات الأمن الغذائي وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في دول الساحل الإفريقي.

كماقامت الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية(USAID) ، بتمويل مبادرة "**Food the Future**"التي تهدف إلى تعزيز الإنتاج المحلي، تحسين سلاسل القيمة، ودعم الأمن الغذائي في 12 دولة إفريقية.

ولم تغب المبادرات الثنائية عن الساحة، فقد أنشأت دول كالصين، تركيا، والهند برامج تعاون تقني وزراعي موجهة نحو إفريقيا، شملت إرسال خبراء زراعيين، توفير معدات، إنشاء مزارع نموذجية. وتُعد هذه المبادرات مكمّلة للمساعدات الدولية ، حيث تركز على تبادل المعرفة وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة.

رغم أهمية هذه الشراكات، إلّا أنّ فعاليتها تتفاوت من دولة لأخرى تبعًا لعوامل داخلية تتعلق بالحوكمة، البنية التحتية، والاستقرار السياسي. كما تبرز تحديات متعلقة بالاعتماد المفرط على المساعدات الغذائية الطارئة، والتي قد تؤدي في بعض الحالات إلى إضعاف الإنتاج المحلي إذا لم تُدمج ضمن استراتيجيات تنموية طويلة المدى. ولذلك، أصبح الاتجاه العام يميل نحو التحول من "الإغاثة الغذائية" إلى "التمكين الغذائي"، أي تمويل أنشطة إنتاج الغذاء وتخزينه وتسويقه، وتطوير نظم الحماية الاجتماعية التي تُمكن السكان من شراء الغذاء محليًا[1].

في ضوء ما سبق، يمكن القول إن الشراكات الدولية تمثل ركيزة أساسية في بناء منظومة أمن غذائي مستدام في إفريقيا، شريطة أن تُدار ضمن إطار تكاملي يستند إلى الأولويات المحلية، ويهدف إلى تقليل التبعية الخارجية عبر دعم الإنتاج المحلي وبناء القدرة الذاتية على الصمود أمام الأزمات. إن تعزيز فعالية هذه الشراكات يتطلب المزيد من التنسيق بين الجهات المانحة والدول الإفريقية، مع التركيز على الشفافية، المتابعة، وتحقيق النتائج على المدى الطويل.

[1]– صندوق النقد العربي قطاع الزراعة والمياه التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2008. ص73

خلاصة الفصل الثاني :

يستعرض الفصل الثاني انعكاسات جائحة كورونا على الأمن الغذائي في إفريقيا ، حيث يسلط الضوء على التحديات التي واجهت الدول الإفريقية في توفير الغذاء لشعوبها نتيجة لتعطل سلاسل الإمداد الغذائية وتأثر الاقتصاديات المحلية.

كما تمّ تناول مجموعة من الاستراتيجيات المتبناة من طرف منظمات دولية(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدةFAO – البنك الدولي للإنشاء والتعمير– الاتحاد الأوربي) و إقليمية (منظمة الاتحاد الإفريقي – مبادرة النيباد) ، بالإضافة إلى مساهمة العديد من الدول (الولايات المتحدة – الصين) التي تهدف إلى تعزيز قدرة هذه الدول على تحقيق الأمن الغذائي، بدءًا من تعزيز الإنتاج المحلي وزيادة الاعتماد على الزراعة المستدامة، مرورًا بتطوير البنية التحتية للزراعة مثل تحسين نظم الري والتخزين، وصولاً إلى الاستثمار في التعليم والتدريب الزراعي لرفع كفاءة المزارعين.

و التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي والدولي من خلال شراكات تهدف إلى توفير الدعم المالي والتقني، بالإضافة إلى توسيع شبكات الأمان الاجتماعي لحماية الفئات الأكثر هشاشة مثل الأسر الفقيرة. كما تطرقت الاستراتيجيات إلى ضرورة التخطيط لإدارة الأزمات المستقبلية، بما في ذلك مواجهة الأوبئة والتغيرات المناخية. بشكل عام، ذلك أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب استراتيجيات متكاملة وتعاون مشترك على مستويات محلية وإقليمية ودولية

الخاتمة

الخاتمة

لقد أصبحت قضية الأمن الغذائي في إفريقيا بعد جائحة كورونا واحدة من أبرز القضايا التي تحتاج إلى معالجة جادة وفعالة، وذلك نظرًا لتأثيرات الجائحة العميقة على سلاسل الإمداد الغذائية، وإنتاج المحاصيل الزراعية، وزيادة معدلات الفقر والجوع. تتطلب هذه الأزمة التكاتف بين الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، وكذلك التكيف مع التحديات المناخية والتكنولوجية لضمان تحقيق الأمن الغذائي المستدام في القارة الإفريقية. و عليه سيتم عرض أبرز النتائج التي تم التوصل إليها خلال الدراسة.

أوّلا : على المستوى المفاهيمي و النظري :

– بالنسبة لمفهوم جائحة كورونا:تُعد جائحة كورونا (COVID-19) أزمة صحية عالمية تفشّت في نهاية سنة 2019، وأعلنتها منظمة الصحة العالمية جائحة في مارس 2020. أثرت هذه الجائحة بشكل غير مسبوق على جميع مناحي الحياة، لا سيما على الاقتصاد العالمي، الأنظمة الصحية، وسلاسل الإمداد، بما في ذلك تلك المرتبطة بالغذاء والزراعة، مما جعلها نقطة تحوّل رئيسية في النظر إلى قضايا الأمن الغذائي والتنمية المستدامة.

– مفهوم الأمن الغذائي:قدرة جميع الأفراد في كل الأوقات على الحصول على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الحياتية من أجل حياة صحية ونشيطة. ويتحقق الأمن الغذائي عند توفر أربعة عناصر رئيسية :*توفر الغذاء، إمكانية الحصول عليه، استقراره، وجودته وسلامته الصحية*.ويعد الأمن الغذائي من الحقوق الأساسية التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

– المقاربات النظرية المفسرة للأمن الغذائي:يمكن تحليل الأمن الغذائي من خلال عدة مقاربات نظرية، من بينها:

- المقاربة الواقعية الجديدة التي تركز على دور الدولة في ضمان استقرارها الغذائي،من خلال دعم الإنتاج المحلي،وتقليل الاعتماد على الواردات.
- المقاربةالليبراليةالتيتتبنىالاعتمادعلىالتجارةالعالميةكهدفلضمانتوافرالغذاءوتنوعهبشكلمستداموبأسعارمعقولة.

ثانيا : على مستوى التطبيقي :

– تأثير جائحة كورونا على الأمن الغذائي:أظهرت الدراسة أن جائحة كورونا قد أثرت بشكل بالغ على الأمن الغذائي في معظم دول إفريقيا، حيث تسبّبت في:

أ– تعطيل الإنتاج الزراعي، وتقليص القدرة على الوصول إلى الغذاء نتيجة للإغلاق والحجر الصحي، بالإضافة إلى زيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية.

ب– زيادة معدلات الفقر والجوع:كان لزيادة معدلات الفقر أثر كبير على الأسر الإفريقية، خاصة في المناطق الريفية، حيث فقد الكثيرون مصدر دخلهم بسبب تداعيات الجائحة على الأنشطة الاقتصادية. ما أدى إلى زيادة معدل الجوع، خاصة في دول ذات نظم غذائية هشة.

– تأثير التغيرات المناخية : أظهرت الدراسة أن التغيرات المناخية كانت عاملًا إضافيًا يزيد من تعقيد أزمة الأمن الغذائي في إفريقيا، حيث أن الجفاف والفيضانات قد تسبّبت في تدمير المحاصيل الزراعية، مما زاد من تحديات الوصول إلى الغذاء.

– دور السياسات الحكومية:رغم أن بعض الدول الإفريقية قد تبنّت سياسات لمواجهة الأزمة من خلال دعم القطاع الزراعي وتوسيع شبكات المساعدات الغذائية، إلا أن الدراسة أظهرت أن العديد من هذه السياسات كانت قصيرة الأمد ولم تتعامل بشكل كافٍ مع الأبعاد المستدامة للأزمة.

– سعي العديد الدول و المنظمات الدولية في مقدمتها : الولايات المتحدة – الاتحاد الأوربي و منظمة التغذية إلى تقديم مشاريع مدروسة تهدف إلى دعم العديد من دول القارة الإفريقية ،لتحقيق الأمن الغذائي بعد أن تضررت من آثار جائحة كورونا .و إن كانت تلك المساعدات ضئيلة مقارنة بحجم الأضرار.

التوصيات

– تفعيل التعاون الإقليمي والدولي و ليس التبعية : من الضروري تعزيز التعاون بين الدول الإفريقية والمنظمات الدولية لمكافحة أزمة الغذاء؛ بما في ذلك توفير الدعم الفني والمالي للدول الأكثر تضررًا، خاصة في مجالات الزراعة المستدامة.

– تحسين السياسات الزراعية على مستوى الدول الإفريقية :ينبغي على الحكومات الإفريقية مراجعة سياساتها الزراعية لتوفير استراتيجيات أكثر مرونة ومستدامة لمواجهة الأزمات الغذائية المستقبلية. يجب أن تشمل هذه السياسات تعزيز الاستثمارات في الزراعة وتوفير التمويل اللازم للمزارعين.

– التوسع في استخدام التكنولوجيا:يجب دعم البحوث والتطوير في مجال التكنولوجيا الزراعية الحديثة مثل الزراعة الرقمية، وكذلك تدريب المزارعين على استخدام التقنيات الحديثة لتحسين الإنتاجية والحد من الخسائر في المحاصيل.

إن أزمة الأمن الغذائي في إفريقيا بعد جائحة كورونا هي أزمة متعددة الأبعاد تتطلب استجابة منسقة على مستوى محلي ودولي. على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها القارة، إلا أن هناك فرصًا لتعزيز الأمن الغذائي عبر سياسات حكومية فعالة، دعم تكنولوجيا الزراعة، وتعاون إقليمي ودولي أكبر. مع تبني هذه التوصيات، يمكن للقارة الإفريقية أن تحقق تقدمًا نحو ضمان الأمن الغذائي المستدام لشعوبها في المستقبل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أوّلا : الكتب

1-أحمد (عبد الغفور) ؛الأمن الغذائي: مفهومه قياسه متطلباته. الأردن :دار أمنة للنشر والتوزيع، 2014.

2- أحمد عمرانى(نادية)؛النظام القانوني الأمن الغذائي العالمي بين النظرية والتطبيق. (د،م،ن):دار الثقافة للنشر والتوزيع 2014.

3- البياتي (فراس)؛الأمن البشري بين الحقيقة والزيف المجتمع العراقي نموذجا. عمان:دار غيداء للنشر والتوزيع، 2010.

4- العامودي جميل (فاطمة) ؛ الأحكام الفقهية في قضايا الفراء والتقنية المعاصرة. عمان دار الدين للنشر والتوزيع،2009.

5-نفليجة (احمد نجم الدين) ؛ إفريقيا دراسة عامة و إقليمية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة ،(د.ت.ن).

6-حمد (رياض)، كوثر عبد الرسول ؛ أفريقيا : دراسة لمقومات القارة . مصر : مؤسسة هنداوي ،2015.

7- مبادرة الأمن الغذائي في إفريقيا ،الخطة و الميزانية العام ، 2009.

8- عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية ، بيروت ، دار أمواج ، 2003

ثانيا :الدوريات:

1- المنشاوي(شيرين) ؛تحديات وسياسات تحقيق الأمن الغذائي المستدام في دول شمال إفريقيا، مجلة العلوم الزراعية و البيئية، المجلد 7، العدد 13، جوان 2023.

2- بريهموش (مريامة)؛"انعكاسات جائحة كورونا على الأمن الغذائي في إفريقيا: دراسة في الأضرار وتحديات تحقيق السيادة الغذائية".المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية.المجلد 6،العدد 2. ديسمبر 2022.

3- أحمد السرحان(حسين)، باسم عبد الأمير (حسين)؛" انعدام الأمن الغذائي الأسباب وسبل المعالجة: القارة الأفريقية أنموذجا"، مجلة جامعة كربلاء . (د ، م،ن): 2017.

4- البغدادي حسين سالم(جاسم)؛"تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وإمكانية تحقيقه".مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد 16، العدد03.جامعة القادسية، العراق، 2014.

5- بن عيسى (كمال الدين) ، كبيري (فتيحة) ؛"تحدي الأمن الغذائي في الجزائر ".مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. 2017.

6- بن يزة (يوسف)؛"محددات ومهددات الأمن الغذائي في المنطقة العربية". مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.العدد38، جامعة باتنة، 2018.

7- الحاج سليم (عبد الله) ؛"تأثير أزمة جائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي في الجزائر". *مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد* 08، العدد 01، 2024.

8- حسنين (عبد العال) ؛ "تمويل صغار الفلاحين ودوره في التنمية الزراعية المستدامة". مجلة البحوث الاقتصادية والزراعية. جامعة القاهرة، العدد 65، 2020.

9- دريدي (طارق)؛"جائحة كرونا و تداعياتها على هدف التنمية المستدامة". نشرية الالكسو العلمية. العدد 03، 2020.

10- سوداني(نادية)؛ "واقع القطاع الزراعي في إفريقيا في ظل انعدام الأمن الغذائي ومدى أهمية البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في إفريقيا Caap في تنمية القطاع الزراعي في إفريقيا".مجلة إضافات إقتصادية. المجلد 07، العدد 01، 2023.

11 - ضو (خالد)؛" العناية الدولية بتحقيق الأمن الغذائي وآلية حمايته".المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية . مجلد 06 عدد 03، 2022

12- الطنطاوي عطية (محمود)؛" أثر التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في إقليم الساحل الإفريقي". مجلة الدراساتالإفريقية، العدد 36، 2014.

13- العالم عز الدين (عبد السلام)؛ "مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نيباد (Nepad)" . مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 24، العدد 1، 2009.

14- عبد المطلب الأسرج (حسين)؛"الأمن الغذائي العربي ودور القطاع الخاص في تحقيقه".النشرة المصرفية العربية باتحاد المصارف العربية. لبنان، 2014.

15- العجال(عدالة) ، شرارة (وليد)؛"دراسة واقع الأمن الغذائي في الجزائر".مجلة رؤى اقتصادية.العدد السابع ،2014.

16- علي سعدي (جبير)؛"الآثار الاجتماعية لجائحة كوفيد – 19".مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة خنشلة، المجلد: 08 ، العدد 01 .

17- قنديل (خالد)؛" السياسات الزراعية في إفريقيا جنوب الصحراء: دراسة حالة كينيا ونيجيريا".سلسلة دراسات إفريقية. العدد 59، 2021.

18 – لونيس (فارس)؛" واقع الأمن الغذائي في إفريقيا: البحث في الأسباب والآثار المترتبة عنه". مجلة السياسة العالمية. مجلد 06 عدد 02، 2022

19- مبروكي(الطاهر)؛"دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي". مجلة الباحث. العدد 05. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007.

20- ناصر (مراد)؛"سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول النامية".مجلة جديد الاقتصاد.العدد 05. 2010، (د،م ،ن).

21- واعر (وسيلة)، دوفي(قرمية)؛ "دراسة تحليلية لوضعية الأمن الغذائي العربي في ظل مؤشرات الأمن الغذائي العالمي خلال الفترة 2009-2018".مجلة دراسة وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة. العدد02، (د،م ، ن) ، 2021

ثالثا : الدراسات الغير منشورة

1- بن عيسى (كمال الدين)؛ " مشكل العجز الغذائي وإستراتيجية تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر". أطروحة دكتوراه . (كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2019)

2- بن ناصر (عيسى) ؛"مشكلة الغذاء في الجزائر".أطروحة دكتوراه.(قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة منتوري ، قسنطينة، 2005).

3- تركان صالح(شيماء) ؛"السياسة الخارجية الروسية حيال القضايا الدولية: انتشار النووي نموذجا".رسالة ماجستير.(جامعة النهرين، العراق،(د ،ت ،ن))

4- حركاتي(فاتح)؛"مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي".أطروحة دكتوراه. (العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة 2018).

5- ديرر(أمينة)؛" أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا". أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2014

6- زياد (احمد الدبك لينا) ؛"مشكلة الغذاء وعلاجها".رسالة ماجستير.(جامعة النجاح الوطنية، 2009).

7- سالت (محمد مصطفى)؛"التنمية الزراعية المستدامة و رهان الأمن الغذائي في الجزائر" .أطروحة دكتوراه .(قسم العلوم الزراعية،جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2017.).

8- سفيان(حنان) ؛"دور السياسات الزراعية في تأمين الاكتفاء الذاتي الغذائي المستدام وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الاقتصاد الجزائري".رسالة ماجستير.(قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011).

9- قصوري (ريم)؛"الأمن الغذائي و التنمية المستدامة".رسالة ماجستير. (قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة برج باجي مختار ،2012).

10- كاظم مناتي(تمارا)؛"أثر جائحة كورونا في تحولات النظام العالمي و انعكاساتها على مكانة الو.م.أ".أطروحة دكتوراه. (العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،2022).

11- نادية (بلورغي)؛"دور السياسات الفلاحية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر".أطروحة دكتوراه.(العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2019).

رابعا : المواقع الاكترونية

1- انعدام الأمن الغذائي في أفريقيا.. أزمة فاقمتها الجائحة والنزاعات، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، 2022 ، تاريخ الولوج :2025.04.13 متوفر على الرابط:
https://pharostudies.com/%D8%A7%D9%86%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D9%85

2- بلحاج(فريد)، سليمان (آيات)؛الأمن الغذائي مشكلة تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولكن هناك سبلاً لعلاجها، صحيفة الشرق الأوسط . تاريخ الولوج :2025.02.18، 14:15. متحصل عليه من الرابط :www.albankaldawli.org

3- علام (محمد فرج عبد العليم) ؛" الوضع الغذائي في قارة إفريقيا بين التهديدات الحالية وآفاق التنمية المستقبلية". مجلة قراءات إفريقية. 2019، تاريخ الولوج :2025.04.13 . متحصل عليه من الرابط:

https://qiraatafrican.com/article/

4- الشافعي (هايدي)؛"أزمة مُركّبة: "كوفيد-19" يعمق أزمة الأمن الغذائي في إفريقيا". المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية. 2020، تاريخ الولوج : 20.04.2025 متحصل عليه من الرابط:

https://ecss.com.eg/10920/?utm

5- مصطفى(فيروز)؛"سلاسل التوريد الأفريقية في ظل جائحة كورونا .... فرص وتحديات"،المركز العربي للدراسات الاقتصادية، 2020، تاريخ الولوج: 2025.04.13 متحصل عليه من الرابط :

https://acrs.albawabhnews.com/42984?utm

6- مجموعة البنك الدولي (بدون تاريخ) الزراعة والغذاء. تاريخ الولوج: 1 /05/ 2025 . متحصل عليه من الرابط:

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/overview

7- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – مكتب الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، دعم صغار المنتجين الزراعيين في مواجهة جائحة كوفيد-19، 2021، تاريخ الولوج :2025.04.22 . متحصل عليه من رابط: https://www.fao.org/neareast

8- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم". (روما، 2010)،تاريخ الولوج : 10 /02/ 2025.متحصل عليه من الرابط :

https://www.fao.org/agrifood-economics/publications/detail/ar/c/1479763

9- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ". (روما 2013)، تاريخ الولوج : 2025/02/10.متحصل عليه من الرابط :

https://www.fao.org/4/i3434a/i3434a.pdf

10- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ؛ " أثر فيروس كورونا المستجد(كوفيد_19) على الأمن الغذائي في العراق"، 2020. تاريخ الولوج : 24.02.2025 . متحصل عليه من الرابط:

https://iraq.un.org/ar/149804-%D8%A3%D8%AB%D8%B1-

11- المؤتمر الإقليمي الثالث والعشرون لأفريقيا، إنشاء نظم إقليمية لاحتياطيات الأمن الغذائي في أفريقيا، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 1-2004/3/5 .

12- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)؛ حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة – روما، تاريخ الولوج، 2025.03.29 ، متوفر على الرابط :

https://openknowledge.fao.org/items/3c9724a1-b1a3-4297-afb1-b8eca467a3bc

خامسا : المراجع الأجنبية

- les Livres :

1-Smith, J. and Brown, L 'International cooperation for food security in West Africa: The role of the EU and USA', Journal of African Development, 14Swanson, . (2022)

- 2-B.E. and Rajalahti, R. Strengthening Agricultural Extension and Advisory Systems: Procedures for Assessing, Transforming, and Evaluating Extension Systems. Washington, DC: The World Bank. (2010)

4--BONAZZI Estela, THIOYE Djibril, : « Prévenir et atténuer la diffusion du COVID-19. RAPPORT DE RECHERCHES ». Ferney-Voltaire Model United Nations 2021.

5- Dhama, K., Khan, S., Tiwari, Coronavirus Disease 2019–COVID-19.2020,Clinical MicrobiologyReview,

- 3 - Lavazza (Andrea), Farina(Mirko),COVID-19 and the Risk to Food Supply Chains Along the Silk Road, A Global Perspective, Frontiers in Public Health2020 .

1- Wapes:

1- Baldwin, R. & Freeman, R., Supply chain contagion waves: Thinking ahead on manufacturing 'contagion and reinfection' from the COVID Available at: https://voxeu.org/article/covid-concussion-and-supply- chain-contagion-waves

2- Bureau of Economic Analysis;. "Gross Domestic Product, First Quarter 2020.Available". at: https://www.bea.gov/data/gdp/gross-domestic-product

3- FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO. The State of Food Security and Nutrition in the World 2023: Urbanization, agrifood systems transformation and healthy diets across the rural–urban continuum. Rome: FAO.

In *: https://doi.org/10.4060/cc3017en*

https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2024-10/undp_nat

4- United Nations Devlopment programme ,Nature pledge ,Nature For development . Action Kits.30/03/2025.in :https://www.undp.org/

5- World Bank,Boosting Agricultural Productivity in Sub-Saharan Africa 2021, The World Bank Group,Available at:https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/publication

الفهرس

شكر و عرفان

الاهداء

مقدمة .....أ

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي والنظري لجائحة كورونا والأمن الغذائي في إفريقيا.....7

المبحث الأول :مفهوم جائحة كورونا و الأمن الغذائي.....7

المطلب الأول : مفهوم جائحة كورونا 7

المطلب الثاني :مفهوم الأمن الغذائي 9

المطلب الثالث: علاقة الأمن الغذائي بالمفاهيم ذات الصلة..... 15

المبحث الثاني : مقومات تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا.....6

المطلب الأول : إمكانيات القارة الإفريقية لتحقيق الأمن الغذائي 6

المطلب الثاني : شروط تحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا 8

المطلب الثالث : الإشكالات المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في القارة الإفريقية 11

المطلب الرابع : الجهود الدولية لتحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا 13

المبحث الثالث :المقاربات النظرية المفسرة للأمن الغذائي..... 16

المطلب الأول: المقاربة الواقعية الجديدة 16

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية 19

الفصل الثاني:تأثير جائحة كورونا على الأمن الغذائي في إفريقيا 22

المبحث الأول: مؤشرات تراجع الأمن الغذائي في إفريقيا(2020-2022) 24

المطلب الأول: مؤشر انتشار النقص التغذوي 24
المطلب الثاني: مؤشر معدل الجوع 27
المطلب الثالث: مؤشر انعدام الأمن الغذائي 29
المبحث الثاني: الجهود الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي في دول القارة الإفريقية 33
المطلب الأول:السياسات الزراعية ودعم الإنتاج المحلي 33
المطلب الثاني:تطوير أنظمة التخزين والتوزيع الغذائي 36
المطلب الثالث:دعم صغار المزارعين وتعزيز التمويل الزراعي 40
المبحث الثالث: التعاون الإقليمي والدولي لتحقيق الأمن الغذائي في إفريقيا بعد جائحة كورونا 44
المطلب الأول:دور الاتحاد الإفريقي والمنظمات الإقليمية في تعزيز الأمن الغذائي.... 44
المطلب الثاني :الدعم الدولي تجاه إفريقيا لتعزيز الأمن الغذائي 46
الخاتمة 53
قائمة المصادر و المراجع 57
الفهرس 64
الملخص 67

الملخص

الملخص

تتناول هذه الدراسة "واقع الأمن الغذائي في إفريقيا بعد جائحة كورونا" من خلال تسليط الضوء على مفهوم كل من جائحة كورونا والأمن الغذائي، وذلك لفهم العلاقة بين الأزمة الصحية العالمية وتداعياتها على توفر الغذاء وجودته واستقراره في القارة الإفريقية. كما تسعى الدراسة إلى تحليل العوامل التي ساهمت في تفاقم أزمة الأمن الغذائي، مثل ضعف البنى التحتية، الاعتماد الكبير على الواردات الغذائية، وتراجع الإنتاج المحلي بسبب تدابير الإغلاق.

إضافة إلى تبيان التأثيرات العميقة التي تركتها الجائحة على النظم الغذائية في القارة الإفريقية. منذ بداية الجائحة، حيث واجهت العديد من دول إفريقيا تحديات كبيرة في تأمين احتياجاتها الغذائية، حينما أدّت قيود السفر، وتوقف الأنشطة الاقتصادية، وتعطّل سلاسل الإمداد إلى تفاقم أزمة الجوع في عدة مناطق،و زيادة معدلات الفقر والجوع بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، كما زادت التغيرات المناخية من تعقيد الأوضاع، حيث تعرّضت بعض المناطق إلى جفاف شديد أو فيضانات أدت إلى خسائر كبيرة في المحاصيل الزراعية. كما تم استعراض دور السياسات الحكومية في التصدي لهذه الأزمة، بالإضافة إلى أهمية التكنولوجيا كأداة لتحسين الإنتاج الزراعي وضمان استدامته في مواجهة التحديات المستقبلية.و هذا بغية تقديم رؤية شاملة للأمن الغذائي في إفريقيا بعد جائحة كورونا، أما على المستوى الدولي فيتجلى دور المنظمات وكذا الدول للتصدي للمشاكل التي نتجت عن أزمة كورونا في مجال الأمن الغذائي في إفريقيا، من خلال تعزيز الاستدامة الزراعية، وإتباع سياسات مبتكرة لمواجهة تحديات الجوع والفقر،وتحسين

السياسات الزراعية، والاستثمار في التكنولوجيا، وتوفير الدعم للقطاع الخاص المحلي في إفريقيا.

Abstract:

This study addresses **"The Reality of Food Security in Africa After the COVID-19 Pandemic"** by shedding light on the concepts of both the COVID-19 pandemic and food security, in order to understand the relationship between the global health crisis and its repercussions on the availability, quality, and stability of food across the African continent. The study also aims to analyze the factors that contributed to the worsening of the food security crisis, such as weak infrastructure, heavy dependence on food imports, and the decline in local production due to lockdown measures.

In addition, the study highlights the profound impacts the pandemic had on food systems in Africa. Since the beginning of the pandemic, many African countries faced significant challenges in securing their food needs, as travel restrictions, halted economic activities, and disrupted supply chains exacerbated hunger in several regions and increased poverty and hunger rates due to deteriorating economic conditions. Climate change has further complicated the situation, with some areas experiencing severe droughts or floods that led to major losses in agricultural crops.

The study also reviews the role of government policies in addressing this crisis, as well as the importance of technology as a tool to improve agricultural production and ensure its sustainability in the face of future challenges. The goal is to provide a comprehensive vision of food security in Africa after the COVID-19 pandemic. At the international level, the role of organizations and countries is also evident in responding to the problems caused by the pandemic in the field of food security in Africa, by promoting agricultural sustainability, adopting innovative policies to combat hunger and poverty, improving agricultural policies, investing in technology, and providing support to the local private sector in Africa.